الفصل الرابع

شبهات وردود
ومخاوف ومحاذير

obeikandl.com

obeikandl.com

الشبهة الأولى : مغالطات ما يسمى بالدولة الدينية أو الدولة الثيوقراطية :

«الدولة الدينية أو الدولة الثيوقراطية ، كما ظهرت في الفكر الغربي على مدى التاريخ ، أربعة أشكال نجملها فيما يلي :

ـ **الشكل الأول «إلهية شخص الحاكم»** : يقوم هذا الشكل على أن الحاكم هو الله ذاته ، فالسيادة للحاكم وحده ، وسلطته مطلقة ، وإرادته واجبة التنفيذ .

ـ **الشكل الثاني «إلهية نسب الحاكم»** : حيث يعتقد الحاكم أنه من أصلاب الآلهة ، وأنه يحكم باسمها ، فهو المعبود ومصدر الدين ، وتكون عبادته وطاعته واجبتين على الأمة .

ـ **الشكل الثالث «إلهية حق الحاكم في السلطة السياسية»** : حيث يستمد الحاكم سلطته من الله مباشرة ومن دون تدخل إرادة أخرى ، فهو وحده الذي يصطفي الحاكم ويمنحه السلطة .

ـ **الشكل الرابع «إلهية اختيار الحاكم»** : ويقوم هذا الشكل على أساس أن الله تعالى لا يباشر بنفسه اختيار شكل السلطة ، ولا شكل الحاكم ، ولكنه يوجه إرادة الناس ، بحيث يقع اختيارهم ورضاهم على من اصطفاه هو .

من الواضح أن الأشكال الأربعة للدولة الدينية «أو الثيوقراطية» مرفوضة ، كلها ، من منظور المسلمين الذين يسمون أنفسهم «أهل السنة والجماعة» ، وهم يشكلون الغالبية العظمى من المسلمين اليوم ، بينما يشكّل المسلمون الذين يسمون أنفسهم «الشيعة» أقل من ١٥٪ من مسلمي عالم اليوم ، أي بمعدل شيعي واحد من كل سبعة مسلمين .

فالشكلان الأول والثاني من الثيوقراطية «أي إلهية شخص الحاكم وإلهية نسب الحاكم» مرفوضان في الإسلام السني ؛ لأن الإسلام يقوم على التوحيد ونفي الألوهية عما سوى الله تعالى .

والشكل الثالث «إلهية حق الحاكم في السلطة السياسية» مرفوض أيضًا ، لكون الإسلام لا يعترف بالسلطة أو الحكومة التي تدّعي أن الله تعالى اختارها لتحكم الناس ، لأن الرسل والأنبياء فحسب ، هم الذين يختارهم الله تعالى .

والطريق الشرعي الوحيد في الشريعة الإسلامية لمباشرة السلطة هو الترشيح فالانتخاب الحرّان ، والبيعة الرضائية .

وكذلك فإن الشكل الرابع من الثيوقراطية (إلهية اختيار الحاكم) مرفوض ، لأن الجبر والتسيير يتنافيان مع الإسلام ، فلا يصح القول بأن الله تعالى يوجه الحوادث بحيث لا يختار الناس إلا ما اختاره الله تعالى .

وبذلك فإن الثيوقراطية مرفوضة ، جملة وتفصيلًا ، في الإسلام السني» .

فالثيوقراطية إذن لا تعنى حكم الشريعة ، بل ولا ترتبط بها [1] .

ويقول الأستاذ محمد قطب في كتابه «مغالطات» :

الحكومة الدينية «الثيوقراطية» :

«الحكومة «الثيوقراطية» التي تترجم باسم «الحكومة الدينية» حكومة سيئة السمعة في التاريخ الأوروبي ، تتمثل فيها كل مظالم الكنيسة الأوروبية وظلماتها ، كما تتمثل فيها جرائمها وحماقاتها من حجر على الفكر ، وتضييق على الناس ، وجمود وكبت وقسوة وعنف ، واتهام للناس بالباطل ، وتصيد الأخطاء أو المخالفات من

(١) من مقال : السلطة في الإسلام مدنية أم دينية؟ عبد الوهاب محمود المصري من مجلة تحولات .

أجل الإيقاع بالناس تحت طائلة العقاب الذي يصل أحيانا إلى حد إهدار الدم وحرق الناس أحياء بتهمة الكفر والإلحاد .. وتقترن الحكومة «الثيوقراطية» في ذهن الإنسان الأوربي بمحاكم التفتيش ، وما صاحبها من فظائع في القرون الوسطى الأوربية المظلمة .

ويعمد «المثقفون» عندنا إلى وصف الحكومة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله بأنها حكومة دينية أو حكومة ثيوقراطية ليلصقوا بها كل فظائع الحكومة الثيوقراطية الأوربية وشناعاتها ، وينفروا الناس منها ومن الداعين إليها بوصفهم (ظلاميين) يريدون أن يرجعونا إلى القرون الوسطى المظلمة .

وهنا تكمن المغالطة التي يقع فيها أولئك المثقفون بوعي منهم أو بغير وعي .

فلننظر في الأمر في هدوء البحث (العلمي) الموضوعي لنرى هل يصدق الوصف؟ وهل يصح القياس؟ وهل كانت تجربة أوروبا تجربة (إنسانية) بمعنى أنها تاريخية شاملة تشمل كل البشرية ، أو تجربة أوروبية خاصة ، أو بالأحرى مرضا أوربيا خاصا بالتاريخ الأوربي؟

فما هي على وجه التحديد تلك الحكومة الثيوقراطية التي حكمت أوروبا في قرونها الوسطى؟إنها على وجه التحديد (حكومة رجال الدين) . حكومة تحكم الناس باسم الدين ، وفي الوقت ذاته لا تحكم شريعة الله! .

ولنعد قراءة بيان البابا نقولا الأول:

إن ابن الله أنشأ الكنيسة بأن جعل الرسول بطرس أول رئيس لها . وإن أساقفة روما ورثوا سلطات بطرس من تسلسل مستمر متصل . ولذلك فإن البابا ــ ممثل الله على ظهر الأرض ــ يجب أن تكون له السيادة العليا والسلطان الأعظم على جميع المسيحيين حكاما كانوا أو محكومين .

وواضح لكل من يستطيع القراءة أنها سيادة البابا وليست سيادة القانون! ليست سيادة الشريعة! . وهذا فارق أساسي بين الحكومة الثيوقراطية الأوروبية ــ حكومة رجال الدين ـ وبين الحكومة الإسلامية التي تحكم الشريعة .

وإذا كانت أوروبا لا تدرك هذا الفارق ، أو تتجاهله ، بسبب سوء تجربتها الدينية ، التي لم تعرف الدين فيها إلا عن طريق رجال الدين ، ولم تعرف الممارسة الدينية إلا بالطريقة التي علمها إياها رجال الدين ، فنحن المسلمين أحرى أن تكون لنا رؤيتنا خاصة ؛ لأن تجربتنا الدينية مختلفة من أساسها ، سواء من أصولها النظرية أو تطبيقاتها العملية ، بحيث لا يصلح القياس .

فابتداءً ، ليس في الإسلام رجال دين! لا توجد فيه هيئة إكليروس ذات مسوح خاصة ، ولها قداسة ولها سلطان روحي على الناس مستمد من كونها وسيطا بين العبد والرب ، رضاها من رضا الله ، وغضبها من غضب الله ، عن طريقها يتم الغفران للناس ، وعن طريقها يتم الحرمان من الملكوت في الآخرة .. إنما في الإسلام علماء وفقهاء يوقَرون لعلمهم وعلى قدر علمهم ، لكن لا قداسة لهم ولا عصمة لهم كذلك فيما يقولون وفيما يفعلون فكلهم يؤخذ من كلامه ويرد . والعصمة هي لرسول الله ﷺ ، الذي لا ينطق عن الهوى إنما ينطق عن وحي يوحى .

وهؤلاء العلماء والفقهاء هم ـ بعد التحاق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى ــ هم الذين يُعلمون الناس الدين ، نعم ، ولكنهم لا يبتدعون شيئا من عند أنفسهم ، ولا تقبل منهم بدعة . وإنما مصدر العلم في الإسلام هو كتاب الله وسنة رسوله ، وهو علم يحمل ضوابطه الذاتية : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] ، فالحفظ من عند الله ، والضوابط من عند الله .

والعلماء بشر ، والبشر يخطئون ويصيبون ، وقد تختلف أفهامهم إزاء النص الواحد ،

ولو كان هو النص القرآني أو الحديث النبوي . وقد اختلف العلماء بالفعل في أمور كثيرة . ولكن هناك أمورًا أساسية لم يختلف عليها أحد ، ولا يمكن أن يختلف عليها في الإسلام أحد ، وهي التي عرّفت بأنها (المعلوم من الدين بالضرورة) .

أبرز هذه الأمور قضية الألوهية . قضية التوحيد . . من الإله؟ أإله واحد أم آلهة شتى؟

﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [يوسف:٣٩، ٤٠] .

والتوحيد ـ الذي هو أساس الدين ـ له في الإسلام معنى محدد ، ومواصفات محددة حددها منزل الدين وبينها رسوله ﷺ الذي أرسله الله ليبين للناس ما نزل إليهم : ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل:٤٤] .

ويشمل التوحيد أمورًا ثلاثة أساسية :

ـ توحيد الله في الاعتقاد .

ـ توحيد الله في العبادة .

ـ توحيد الله في التشريع .

أي : الاعتقاد الجازم بوحدانية الله وتفرده في ذاته وصفاته وأفعاله ، وربوبيته وألوهيته،وتوجيه كل شعائر العبادة من صلاة وصيام وزكاة ونسك ودعاء وذبح واستعانة واستغاثة إلى الله وحده دون شريك،وتحكيم شريعته وحدها دون غيرها من الشرائع.

﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد:١٩] .

﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [النساء:٣٦] .

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الجاثية:١٨] .

﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة:٥٠] .

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] .

والإخلال بأيٍّ من هذه الثلاثة ينقض الإيمان ، ويدخل صاحبه في الشرك ، فقد حكى الله عن المشركين قولهم :

﴿ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص:٥] فهذا شرك الاعتقاد .

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ ﴾ [النحل:٣٥] .

فهذان هما شرك العبادة وشرك التشريع . تلك من الأمور التي لا يختلف عليها في الإسلام .

أما التفاصيل الدقيقة في هذه الأمور فقد تخفى على عامة الناس ، وقد يقع الخلاف في بعضها بين العلماء أنفسهم ، فيبحث فيها عن الدليل ، ولا يتبع فيها إلا صاحب الدليل . أما أصول هذه القضايا الثلاث فليست موضع خلاف ـ ولا يجوز أن يكون فيها خلاف ـ لأنها (من المعلوم من الدين بالضرورة) الذي يقع التكليف فيه على الناس جميعا بصرف النظر عن مدى علمهم وفقههم ، ولا يقبل من الناس عذر في مخالفتها ، بعد أن بينها الله للناس في كتابه المنزل وعلى لسان رسوله ﷺ .

والعلمانيون على أي حال لا يجادلون في قضية الاعتقاد ، ولا في قضية العبادة ، لأن أوروبا لا تجادل فيهما ، وإن أباحت حرية الإلحاد للملحدين ، وأدخلت ذلك في باب (الحرية الشخصية)! .

obeikandl.com

إنما تجادل أوروبا في قضية التشريع ، ومن ثم يجادل العلمانيون عندنا في القضية اتباعا لأوروبا!وفي وسط الجدل تضيع الحقائق ، ويقال أن الحكومة الثيوقراطية في أوروبا كانت شرا وفسادا وظلما وظلاما ، وكذلك كل حكومة تحكم (بالدين)!! فلابد إذن من إقصاء الدين عن السياسة ، وإيجاد (حكومة مدنية) لا تحكم بما أنزل الله! .

نحب أولا أن نشير إلى خطأ منهجي في وضع الإسلام على الموازين الأوروبية البشرية ، وقراءة النتائج بما تشير إليه تلك الموازين! فقد صنعت أوروبا ذلك في دينها ، وهي حرة تفعل في دينها ما تشاء . ولكنها كانت منطقية مع نفسها في ضلالها «وليس معنى كونها منطقية مع نفسها ، أن حكمها في القضية صحيح ، إنما معناه فقط أن هناك ما يفسر وصولها إلى ذلك الحكم ، والتفسير لا يعنى التبرير فليس هنالك ما يبرر الخروج على حكم الله مهما تكن الظروف» .

إن أوربا منذ النهضة قد ألّهت الإنسان بدلا من الله ثم وضعت تجربتها الدينية في القرون الوسطى على ميزانها البشرى فقررت أنها كانت ظلما وظلاما لا يجوز العودة إليه فأصابت في جانب وأخطأت في جانب، أصابت في حكمها على التجربة التي خاضتها ومارست الدين من خلالها بأنها كانت خطأ لا يجوز أن يتكرر ، وأخطأت في نسبة الخطأ إلى الدين ذاته فقررت إبعاده عن الهيمنة على الحياة وحصره في أحسن الأحوال في علاقة فردية بين العبد والرب ، محلها القلب ولا شأن لها بواقع الحياة سواء الواقع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الفكري أو التشريعي .

أما نحن الذين نؤله الله ولا نؤله الإنسان فمن غير المنطقي بالنسبة إلينا أن نضع دين الله على موازين البشر سواء أصابت هذه الموازين أو أخطأت ، وهنا قضية تلتبس فيها الأمور فيما يسمى ميزان العقل! أي عقل؟ وعقل من على وجه التحديد؟ وسنناقش هذه القضية في فصل العقلانية ولكنا نقول هنا إشارة سريعة أليس العقل الأوروبي هو الذي يبيح الربا بكل مظالمه وكل ما يؤدى إليه من غنى فاحش في جانب وفقر فاحش من جانب؟!

أليس العقل الأوروبي هو الذي يبيح الفاحشة بكل ألوانها شاذة وغير شاذة بكل ما تؤدى إليه من انحلال في المجتمع وفساد في الأخلاق؟!

أليس العقل الأوروبي هو الذي يبيح لخمسة من الطغاة ـ التي تسمى نفسها الدول العظمى ـ أن تمتنع عن الرضوخ للحق البين إذا كان على غير هواها، عن طريق الفيتو الذي يوقف كل عدل ويحمى كل جبروت؟! والصحيفة لا تنتهي!

إنما المنطقي بالنسبة إلى الذين يؤلهون الله ولا يؤلهون الإنسان أن يكون دين الله عندهم هو الأصل وهو الميزان الذي توزن به تصرفات البشر وأفكارهم ومنهاجهم ورؤاهم فيقال عنها إنها صائبة أو خائبة بمقدار قربها من دين الله أو بعدها عنه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥].

هذا من ناحية الاعتقاد، أي فيما يخص قضية الألوهية: من الإله؟ آلله أم الإنسان؟.

وأما من ناحية الواقع فالإسلام لا ينطبق عليه أي ميزان من تلك الموازين التي تقيس بها الجاهلية المعاصرة أنظمتها فلا هي حكومة (ثيولوجية) بالمواصفات الأوروبية ولا هو نظام (ديمقراطي) ولا هو نظام (دكتاتوري) ولا هو نظام (شمولي) .. ولا أي من هذه النظم والإيديولوجيات ينطبق انطباقا صحيحا على الإسلام. إنما هو الإسلام بمواصفاته الخاصة التي نزل بها من عند الله، والتي قد تشابهها بعض النظم الأرضية وقد تبتعد عنها. فلا المشابهة تزيد من قدره ولا المخالفة تضيره أو تنقص من قدره. ويظل هو كما هو، بصورته الربانية بمقاييسه الخاصة وتقاس إليه نظم الأرض كلها لمن كانت عنده هواية القياس ليعرف مدى قربها أو بعدها عن الإسلام!

سيقول العلمانيون: أي إسلام تقصدون؟ الإسلام الكلاسيكي؟ أو إسلام العصور الوسطى؟ أم الإسلام المعاصر؟ وأي إسلام معاصر؟ الإسلام السلفي أم

الإسلام الليبرالي! «ونضيف نحن من عندنا : أو الإسلام الأمريكاني ، الذي يراد تعميمه في المنطقة؟!» .

ونقول نحن : إن هذه التقسيمات مرفوضة ابتداء .. فهي تقسيمات المستشرقين ، التي يبثونها في كتبهم لتمييع الإسلام ، والإيهام بأنه ليس شيئا واحدا ثابتا يمكن التعرف عليه من مواصفاته الخاصة ، وإنما هو صور وأشكال متباينة ، وكلها إسلام! ويبلغ التبجح بأحد المستشرقين المعاصرين (ولفرد كانتول سميث) أن يسمي العلمانية الصارخة المحاربة لكل معنى إسلامي في تركيا أتاتورك بأنها صورة جديدة من صور الإسلام!!

كما أن هذا التقسيم : كلاسيكي ووسيط وحديث ومعاصر وهو تقسيم أوروبا لتاريخها ، قد يكون منطقيا مع ذلك التاريخ . أما تلبيسه على تاريخ الإسلام فإذا صنعه المستشرقون لغايات في نفوسهم فلا يجوز لنا نحن استخدام مصطلحاتهم ولا تقسيماتهم ، ونحن نملك مصطلحاتنا الخاصة وتقسيماتنا الخاصة التي استخدمها المؤرخون المسلمون : عصر صدر الإسلام ـ العهد الأموي ـ العهد العباسي ـ عصر المماليك ـ الدولة العثمانية .. وأهمية هذا التقسيم هي تقرير استمرارية هذا الدين وتاريخه في عصور مختلفة ، وأنه تاريخ الأمة الإسلامية الواحدة المستمرة ، وذلك في مقابل التمييع والتلويع الذي يقصده المستشرقون! .

ولا شك أن هناك فروقا في مظاهر المجتمع الإسلامي حدثت من عصر إلى عصر . وهذا الاختلاف في مظاهر المجتمع أمر واقع من جهة ، ومحسوب حسابه في النظام الإسلامي ذاته من جهة أخرى .

فالله سبحانه وتعالى ـ منزل هذا الدين ـ يعلم أن حياة الإنسان تتغير باستمرار ، عن طريق أدوات التغيير التي وهبها الله للإنسان سواء في ذات نفسه أو الكون المادي الذي يتعامل معه : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ

لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ [النحل:٧٨] ، هذه هي الأدوات الحسية والمعنوية .

﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مِّنۡهُۚ ﴾ [الجاثية:١٣] ، وهذا هو الكون المسخر للإنسان ، والإنسان يحقق التسخير الرباني باستخدام الأدوات التي وهبها له الله .

وينتج عن هذا التفاعل بين الإنسان والكون حدوث أحوال جديدة في حياة الإنسان على الدوام . والدين المنزل من عند الله ، المطلوب العمل به من مبعث رسول الله ﷺ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها لم يقصد به منزله سبحانه وتعالى تجميد الحياة على صورة واحدة لا تتجدد ولا تنمو ولا ترتقي .. وإنما على العكس من ذلك كلف الإنسان بعمارة الأرض .

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا ﴾ [هود:٦١] ، والعمارة تقتضي استخدام الأدوات والخامات ، وينتج من استخدام الأدوات والخامات جديد على الدوام ، عن طريق العلم واستخدام هذا العلم في مزيد من تحقيق التسخير الرباني لطاقات السماوات والأرض .

ولكن هذا الجديد المتجدد لا يغير أصول الحياة! لا يغير الفطرة التي فطر الناس عليها : ﴿ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الروم:٣٠] .

وسنعاود الحديث عن هذه النقطة في فصل الحداثة[١] ، ولكنا هنا نقول أن الله العليم الحكيم الذي خلق الإنسان ويعلم ما توسوس إليه نفسه : ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤] .

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] .

إن الله سبحانه وتعالى يعلم أن حياة الإنسان على الأرض لا تستقيم حتى تكون له ثوابت معينة هي التي توجهه ، وهي التي تحكم متغيراته ، فانزل في هذا الدين ما بين الثوابت التي تنظم حياة الإنسان ، والتي لا تقف في الوقت ذاته في طريق التغيير الصحي الذي ينمي الحياة ويرقيها ، ولكنها تضبطه فلا يقع في الانحراف الذي يفسد الحياة ويؤدي إلى البوار .

ومن بين هذه الثوابت ــ بل أساسها ــ التوحيد بجذوره الثلاثة : التوحيد في الاعتقاد ، والتوحيد في العبادة ، والتوحيد في التشريع . وجعل في الشريعة المنزلة ما يواجه الثابت والمتغير معا في حياة الإنسان . فالثابت أنزل فيه أحكاما مفصلة غير قابلة للتغيير ، والمتغير أنزل فيه مبادئ عامة ، وترك للعقل المؤمن أن يجتهد لتطبيقها على كل متغير يجدّ .

فثبت أولا ضرورة التحاكم إلى شريعة الله دون غيرها من الشرائع ، وجعل ذلك من أصول الإيمان : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ﴾ [النساء:٦٥] ، وثبت علاقات الجنسين وعلاقات الأسرة .

وثبت تحريم الربا وتحريم الزنا وتحريم الخمر وتحريم القتل وتحريم السرقة وتحريم العدوان ، وجعل لكل ذلك حدودًا ثابتة لا تتغير .. كما ثبت أمورا أخرى في مجالات مختلفة ليس هنا مكان الحديث عنها ، إنما تطلب في مباحث الفقه .

---

(١) الكلام للأستاذ محمد قطب في كتابه .

ولكنه في العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وفي المعاملات عموما قرر الأصول الثابتة ، وترك للعقل المؤمن أن يجتهد لضبط المتغيرات فيها بضوابط الشريعة .. وهكذا يتحقق لهذه الشريعة الثبات والمرونة معا في ذات الوقت .

فأما المتغيرات التي تحدث في حياة المجتمع الإسلامي فالمرجع في الحكم عليها ـ لإقرارها أو رفضها ـ هو إلى هذه الثوابت ، سواء فيها الثوابت التي لا تقبل التغيير ، أو الثوابت التي تحكم التغيير .

والحكم على أي مجتمع إسلامي ، هل هو مستقيم أو منحرف ، مرده إلى تلك المعايير .. ويبقى الإسلام هو الإسلام كما أنزله الله ، لا يتغير من كلاسيكي إلى وسيط إلى حديث .. ويبقى المجتمع الإسلامي مسلما طالما التزم بثوابت الإسلام ، وإن تغيرت مظاهر حياته ، ما دامت في تغيرها ملتزمة بثوابت الإسلام .. فأما إن خرج عن تلك الثوابت وانحرف عنها ، فهو بعيد عن الإسلام بمقدار انحرافه عنها ، وعليه أن يسعى دائما إلى العودة والالتزام .

***

وهنا يجئ ختام حديثنا عن الدولة الدينية والدولة المدنية وما يثور حولها من المغالطات،فأما الدولة (الثيولوجية) بمواصفاتها الأوروبية فهي أبعد شيء عن أن تسمى حكومة دينية وإن كانت تزعم أنها تحكم الناس بالدين وذلك لأنها لا تطبق شريعة الله : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة:٤٧] .

والفاسقون لا يكونون أبدا هم أهل الدين . إنما الصحيح أن نسميها بحسب واقعها الأوربي (حكومة رجال الدين) .

فأما الحكومة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله فهي تختلف اختلافا جذريا عن الحكومة الثيولوجية الأوربية في أمرين رئيسين : أنه ليس فيها (رجال دين) لأنه لا يوجد أصلا (رجال دين) في الإسلام ، وأنها تحكم بشريعة الله .

وهذا الخلاف الجذري يخرجها من القياس الذي يفتعله العلمانيون ليشوهوا صورة الحكومة التي تحكم بما أنزل الله وينفروا الناس منها لكيلا يسعوا إلى العودة إليها .

وفى الحكومة الإسلامية لا يجلس الفقهاء والعلماء في كراسي الحكم كما كان يفعل رجال الدين في الحكومة الثيولوجية الأوروبية ولو جلسوا فلا ضير عليهم ولا على الأمة منهم ، ولكن الواقع التاريخي يقول إنهم كانوا أزهد الناس في مناصب السلطة وأبعدهم عنها! إنما يتولون الفتيا التي تبين للناس ما هو حلال وما هو حرام في تصرفاتهم ويتولون تعليم الناس أمور دينهم وكثيرا ما كانوا هم الملجأ الذي تلجا إليه الجماهير لحمايتها من جور السلطان حين يقع الجور من السلطان .

إنما يجلس في مقاعد الحكم الفنيون الذين تؤهلهم مواهبهم وعلمهم أن يتبوءوا المناصب وذلك بصرف النظر عما يحدث من مخالفات في التطبيق الواقعي فإنما نتحدث هنا عن الأصل في الأشياء وأما المخالفات فهي مخالفات لا تحسب على النظام وهى تقع دائما في كل نظام بشري ، ولكنها لا تتخذ ذريعة لإلغاء النظام! .

والضمان الأكبر للعدالة في ظل النظام الإسلامي هو تطبيق الشريعة وهو المهمة الحقيقية والرئيسية للحكومة الإسلامية ، التي تستمد شرعيتها أساسا من قيامها بها .

فإذا نظرنا إلى الواقع التاريخي الإسلامي فقد حدثت ولا شك مخالفات شتى في تطبيق الشريعة نتجت عنها مظالم وقعت على الناس ، وعلاج ذلك لا يكون بإلغاء الشريعة كما يدعوا العلمانيون إنما بتربية الأمة التربية الصحيحة التي تتضمن التطبيق السليم والتي ترفض الظلم الذي حرمه الله على نفسه وجعله محرما على عباده .

ثم إذا نظرنا إلى الواقع المعاصر فإن الحكومات التي أبعدت الشريعة وحرمت تطبيقها والمناداة بها قد ارتكبت من المظالم والمجازر ما لم يحدث مثله في التاريخ حتى في أشد عهوده ظلاما ووحشية ومع ذلك فإن العلمانيين لم يتحركوا حركة واحدة

للوقوف في وجه تلك المظالم والمجازر بل باركوها وأثنوا على مرتكبيها وأضفوا عليهم بطولات ما أنزل الله بها من سلطان .

وفى الأخير يقول العلمانيون إن الزمن تجاوز الحكومة الدينية وإنه لابد لنا من اللجوء إلى الحكومة المدنية التي تبعد الدين عن الحياة العامة ، وتجعله ـ في أحسن الأحوال ـ علاقة بين العبد والرب ، محلها القلب ، ولا شأن لها بواقع الحياة ..

ونحن نسأل من جانبنا : من الذي قرر ذلك؟! .

والإجابة الواضحة هي أن الغرب هو الذي قرر! .

فنعود فنسأل : من الإله الذي يؤلهه الغرب ، ويخضع لتوجيهاته : آلله أم الإنسان ؟

والإجابة الواضحة هي أن الغرب في ضلالته الحالية قد ألّه الإنسان بدلا من الله!

وبصرف النظر عن الظروف السيئة التي أدت إلى ظهور هذا المرض الخبيث في الغرب ، فهل نحن قررنا أن نؤله الإنسان مثلهم بدلا من الله؟ ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف:٣] .

وهل قال لنا الله أو رسوله : طبقوا الشريعة الربانية حتى سنة كذا ، فإذا جاء القرن العشرين الميلادي فقد أحللتكم من تطبيق الشريعة ، وشرعوا أنتم لأنفسكم ، فأبيحوا الربا وأبيحوا الزنا وأبيحوا الخمر وأبيحوا كل ألوان الفاحشة بقرارات من هيئة الأمم ، وأبيحوا من السياسة العالمية شريعة الغاب : القوي يأكل الضعيف أو يزيحه من الطريق ، وأبيحوا للملحدين أن يلحدوا ، وللفجار أن يفجروا ، وللعراة أن يتعروا باسم الحرية الشخصية وباسم الديمقراطية وباسم العلمانية وباسم الإبداع وبكل اسم غير اسم الله؟!

إن المسلم ليس مخيرا في ترك الشريعة : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ [الأحزاب:٣٦] ، ولن يحتفظ المسلم بإسلامه

إذا رضي بشريعة غير شريعة الله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] .

﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩] .

﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [النور:٤٧، ٤٨] .

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور:٥١] .

«إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن أنكر فقد برئ ، ومن كره فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع» [(١)] .

* * *

بقي أن نقول كلمة عن الواقع السيئ الذي تعيشه الأمة في واقعها المعاصر .

إن المسلمين اليوم في معظم بلاد العالم الإسلامي عاجزون عن تحكيم شريعة الله . ولكن عجزهم عن التطبيق شيء ، والقول بأن الزمن قد تجاوز حكم الدين ، أو على المسلمين أن يجاروا التطور الذي حدث في الأرض ، وأن يتخلوا عن تحكيم الشريعة لأن هذا الأمر لم يعد له مجال في العالم الحديث .. هذا شيء آخر!

إن الزمن قد تجاوز الحكومة الثيوقراطية الأوروبية ، نعم! بل إن هذه الحكومة لم يكن لها شرعية الوجود أصلا حتى في القرون الوسطى فضلا عن أن يكون لها شرعية الوجود في الوقت الحاضر .

---

(١) رواه مسلم .

أما الإسلام ، بعقيدته وشريعته ، فقد نزل ليبقى في الأرض إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

والمسلمون اليوم عاجزون عن تحقيق إسلامهم ، بسبب الهجمة الصليبية الصهيونية على بلادهم . وبصرف النظر عن كونهم هم المسئولين أو لا عن حالة الضعف التي جعلت الأمم تتداعى عليهم كما تداعى الأكلة على قصعتها كما أخبر رسول الله ﷺ قبل أربعة عشر قرنا [1] ، فالأمر الواقع أنهم اليوم عاجزون .

ولكن هذا لا يسقط عنهم التكليف الرباني ، ولا يبرر لهم الاستمرار في الضعف !

لقد حدث مرات في التاريخ من قبل أن عجز المسلمون عن تحكيم شريعتهم في بعض بلدانهم بسبب هجمة صليبية أو هجمة تترية . ولكن المسلمين سعوا إلى مجاهدة الصليبيين والتتار حتى أجلوهم عن بلادهم ، وعادوا إلى تحقيق إسلامهم وتطبيق شريعتهم .. والحال اليوم كما كان في ذلك الزمان .

وعلى المسلمين أن يجاهدوا الهجمة الصليبية الصهيونية لتعود إليهم حريتهم المسلوبة ، ويعودوا إلى تحقيق إسلامهم وتطبيق شريعتهم التي يُمنعون اليوم منها .

وعندئذ يعودون إلى التمكين الذي وعدهم الله به : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [النور:٥٥] .

انتهى كلام الأستاذ محمد قطب من كتابه «مغالطات» .

(١) قال ﷺ : «**يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها**» . قالوا : أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال : «**بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل**» رواه احمد وأبو داوود .

أشكال أخرى من الانحرافات

هناك أشكال أخرى مع الثيوقراطية قد تحدث في النظم الديمقراطية والعلمانية منها:

ـ حكم الأوليجاريش : وهو حكم رجال الأعمال الفاسدين فيحدث تحالف السلطة والثروة .

ـ أو حكم الأوتوقراط : وهو الحكم الفردي الدكتاتوري .

ـ أو حكم واستبداد العسكر (العسكرتارية) .

ـ أو حكم البوليس (الحكومة البوليسية) .

ـ أو حكم رجال الدين بمعنى تبريرهم وتمريرهم انحراف الحكام بتطويع الدين ليوافق ويبرر ظلمهم ، وقد رأيناه فى استعانة أنظمة سابقة برجال الأزهر وبالكنيسة في مصر بل وبرجال يدعون العلم وينتسبون لاتجاهات تنتسب للإسلام مستغلين عواطف الناس لتفسير الدين بما يلائم الحاكم أو حزبه مساندةً لحكام ظالمين ومستبدين وفاسدين بل ومتآمرين على الأمة فوق تبديلهم لدين الله تعالى .

بل قد يستفيد الحاكم من نجوم الفن أو الرياضة أو المثقفين ومن له حظوة في المجتمع لتثبيت حكمه.

فحكم الفئة أو الفرد هو نوع من الالتفاف على السلطة بطرق ملتوية من قِبل طبقات معينة أو فئات معينة للسيطرة على السلطة أو للبقاء فيها سواء كان هذا الالتفاف من قِبل رجال العسكر أو رجال الدين أو رجال الأعمال أو من قِبل الفرد الواحد.

وقد يجتمع هذا كله في ظل نظام علماني وقد كان لتهميش دور الأمة وتكريس الظلم والاستبداد . .والشريعة تنفى وترفض هذا كله .. ولهذا فنؤكد أن الحزب الإسلامي لا يحتكر تفسير الدين ولا يملك فرض مذهب بعينه ، ولا يملك إقصاء غيره ولا تهميشه عن الحياة السياسية .

obeikandl.com

الشبهة الثانية : مقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» :

نكتفي في الرد على هذه الشبهة بما جاء في فتاوى الأزهر[1] للشيخ عطية صقر ، وبما جاء في موسوعة البحوث والمقالات العلمية للدكتور غازي التوبة .

الدين والسياسة :

السؤال : يردد كثير من المعاصرين هذه المقولة : لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين ، فما مدى صحة هذه المقولة؟

الجواب : إذا أردنا أن نعقد صلة بين أمرين فلابد من تحديد المراد من كل منهما تحديدا دقيقا ، حتى يكون الاختلاف في الحكم واردا على موضوع واحد ، وقد بينا في ص ١١٤ من الجزء الأول من «بيان للناس» مفهوم الدين وما يراد به ، وقلنا : إنه وضع إلهي شرع لإسعاد الناس في معاشهم ومعادهم ، أي في دنياهم وأخراهم ، وهو المراد بالهدى الذي نبه الله سبحانه آدم على أهميته حين أهبطه إلى الأرض ليكون خليفة فيها : ﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ﴾ [طه:١٢٣، ١٢٤] .

وإسعاد الناس في أخراهم يكون بما جاء في قوله تعالى : ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ ﴾ [آل عمران:١٨٥] ، وإسعادهم في دنياهم يكون بتوفية مطالبهم المادية والروحية ، بحيث لا يضلون ولا يشقون .

ودين الإسلام هو خاتمة الأديان جميعا ، فيه كل ما يحقق السعادة في كل القطاعات ، بما جاء به من عقيدة صحيحة ومن شريعة كاملة وافية : ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [المائدة:٣] ، نظم علاقة

(١) فتوى رقم : ١٠/ ٤١١ .

الإنسان بربه وبنفسه وبأسرته وبمجتمعه ، ونظَم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين الجماعات والدول ، وذلك من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية وغيرها ، (انظر ص ٤٥٢ من المجلد الثاني من هذه الفتاوى) .

والسياسة في أصلها فن الإدارة والرعاية ، وأطلقت عرفا على سياسة الحاكم لرعيته ، عن طريق الأجهزة المختلفة ، التشريعية منها والتنفيذية والقضائية وغيرها وما يستلزم ذلك من دستور وقوانين ، ومجالس وإدارات وما إليها .

والدين الإسلامي فيه كل ذلك ، وكتب الفقه العام عقدت أبوابا وفصولا لمعالجتها كلها . وهى مملوءة بالأدلة والنصوص والآراء الاجتهادية ، بل وضعت كتبا خاصة بنظام الحكم من أقدمها كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» للماوردى المتوفى سنة ٤٥٠ هـ و«الأحكام السلطانية» للقاضي أبى يعلى الفراء الحنبلي ، و «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والراعية» لابن تيمية ، والدولة الإسلامية قامت على أساس هذا الدين بنظامه الشامل لأمور الدنيا والآخرة على السواء ، وكان الرسول ﷺ مبلّغا للوحي ومشرعا وإماما في الصلاة وقاضيا بين الناس وقائدا للجيش ، والخلفاء من بعده كانوا كذلك ، وسار الحكام على هذه السياسة بأنفسهم أو بمن ينوبون عنهم ، وبهذا التكامل في التشريع والدقة في التطبيق كانوا أعظم دولة خطبت ودها الدول الأخرى ، وقبست من علومها وحضارتها ما طورت به حياتها حتى بلغت شأوا بعيدا في القوة .

ذلك كله في الوقت الذي لم يقم فيه دين غير الإسلام بما قام به من تطور ونهوض ، لما توارثه أهل هذه الأديان من فصل بين الدين والسياسة ، وإعطاء ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، ومن احتكار بعض رجالها لسلطة التشريع ، ورقابة التنفيذ بما لا يخرج عن سائرة الكتاب المقدس ، الذي يرغب في الزهد والانزواء عن الدنيا ، الأمر الذي جعل بعض المتحررين المتأثرين بثقافة المسلمين وحضارتهم يثورون على

الأوضاع التي يعيشون في ظلها مقيدة أفكارهم مغلولة أيديهم ، فكانت النهضة التي فصلت الدين عن الدولة ، وانطلقت أوروبا إلى العالم الواسع تصول فيه وتجول بحرية كاملة في كل الميادين وسيطر عليها هذا الشعار «لا سياسة فى الدين ولا دين في السياسة» ونقله بعض الشرقيين إلى بلادهم ، وحاولوا أن يطبقوه لينهضوا كما نهض هؤلاء ، على جهل منهم ، بأن هذا الشعار أملته ظروف من نادوا به ، والجو الديني الذي كانوا يعيشون فيه ، وعدم إسعاف تشريعاتهم الدينية بتحقيق سعادتهم ، وكذلك على جهل ممن قلدوهم بأن الدين الإسلامي ليس كالدين الذي ثاروا عليه قاصرا عن الوفاء بمطالبهم بل هو دين كامل التشريع مثالي في كل ما وضعه من قوانين لإسعاد الناس من دنياهم وأخراهم .

ومن هنا سمعنا هذه المقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» يرددها كثير من الكُتَّاب والساسة والمنادين بالإصلاح . وهو شعار لا يصلح في المجتمعات التي تدين بالإسلام،وقد قرر كُتَّاب الغرب أن الإسلام دين ودولة ، فقال «شاخت» فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية : ليس الإسلام مجرد دين ، بل إنه نظام فكرى اجتماعي يشمل الدين والدنيا جميعا . (تراث الإنسانية ، جـ ٥ ، ص ١٧) . هذا ، إذا أردنا بالسياسة فن الإدارة والحكم ، الذي يحقق للمجتمع خيري الدنيا والآخرة .

وكذلك تكون صادقة إذا أريد بها : عدم استغلال الدين للوصول إلى الحكم ، فإذا تحقق ذلك طرح الدين لأنه أدى مهمته وانتهى . فذلك نفاق لا يرضاه أي دين .

أما إذا أريد بهذا الشعار حرمان المتدينين من ممارسة حقوقهم السياسية ، فذلك مرفوض ، وكذلك إذا أريد به عدم تقيد نظام الحكم بمبادئ الدين فهو مرفوض أيضا ، انظر توضيح ذلك عند الكلام على دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع . (ص ٣٨٠ جـ ٢ ــ من كتاب بيان للناس «الكلام عن العلمانية» ، ص ٤٥٢ من المجلد الثاني من هذه الفتاوى) .

هـذا ، وقـد ذكـر المقريـزي في خططـه أن الـسياسة كلمـة مغوليـة أصـلها «ياسـة» وأصل نشأتها أن جنكيز خان التتري لما غلب المِلك أونك خان وصـارت لـه دولـة ، قرر قواعد وعقوبات في كتاب سماه «ياسة» وجعله شريعة لقومه وتـدوول مـن بعـده ، وكان لا يدين بدين ولما انتشر ملك أولاده وأسر عـدد مـنهم في الـدفاع عـن دولـتهم وبيعوا فكان منهم دولة المماليك بمصر ، ولـشدة مهابـة الأمـراء للمغـول ورياسـتهم حافظوا عـلى تنفيـذ هـذه «الياسـة» فوكلـوا إلى قـاضى الـشريعة العبـادات والأحـوال الشخصية ، وأما هـم وعاداتهم فكانت على مقتضى الياسة ونـصبوا الحاجـب ليقـضى بيـنهم فـيما اختلفـوا فيـه ، وجعلـوا إليـه النظـر فى قـضايا الـدواوين الـسلطانية عنـد الاختلاف في أمور الإقطاعيات ، فشرعوا فى الديوان ما لم يأذن بـه الله ، إلى أن قـال : هذا وكان الوازع الديني موجودا ، فلـما قـلَّ الحيـاء وضـعف الـدين طغـت الـسياسة وأحكامها وانزوى الدين وأهله ، (ج ٢ ص ٣٥٩) . هذا رأيه في السياسة وهو يؤيد أنها نظام لا يلتزم بالدين ، وضعه قوم لا يعترفون به [١] .

(١) فتاوى الأزهر ، (١٠ / ٤١١) المفتي : عطية صقر . مايو ١٩٩٧ .

قراءة في مقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» :

راجت في الفترة الأخيرة مقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» ، ودعا بعض المفكرين والسياسيين إلى اعتمادها أساسًا في حياتنا الاجتماعية والسياسية ، فما مسوّغات الدعوة إليها؟ ومن أين جاءتنا؟ وما تقويمنا لها على ضوء تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف؟ يطرح دعاة مقولة «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» ثلاثة مسوّغات لدعوتهم تلك هي :

أولًا : الدين يمثل ما هو مطلق وثابت ، بينما تمثل السياسة ما هو نسبي ومتغيّر .

ثانيًا : الدين يوحّد في حين أنّ السياسة تفرّق .

ثالثًا : السياسة تحركها المصالح الشخصية والفئوية ، وأنّ الدين يجب أن يُنزّه عن ذلك.

أما المسوّغ الأول وهو قولهم : إنّ الدين يمثل ما هو مطلق وثابت ، فيما تمثل السياسة ما هو نسبي ومتغيّر فهذا القول ليس صحيحًا على إطلاقه ، بل الدين فيه جوانب تمثّل ما هو مطلق وثابت ، وفيه جوانب تمثّل ما هو نسبي ومتغيّر ، وكذلك السياسة فيها جوانب تمثّل ما هو مطلق وثابت وفيها جوانب تمثّل ما هو نسبي ومتغيّر ، ويمكن أن نوضّح ذلك بأمثلة من المجالين : الدين والسياسة . هناك أمور ثابتة في الدين لا تتغيّر من مثل : صفات الله ﷻ وأسماؤه ، وأحكام الزواج والطلاق ، والميراث ، والصلاة ، والصيام ... إلخ ، وهناك أمور متغيّرة في الدين تنشأ بسبب التطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والفنية ... إلخ ، وتحتاج إلى أحكام جديدة بالاستناد إلى تلك الثابتة ، وينظم ذلك علم أصول الفقه .

وكذلك السياسة تعالج أمورًا ثابتة مثل الحفاظ على الأمة والتوحيد والأخلاق والأموال ... إلخ وتعالج أمورًا متغيّرة تختلف فيها وجهات النظر ، وتختلف الأحكام

من وقت إلى آخر من مثل : صورة العلاقات الدولية مع الدول ، وأولويات البرنامج الاقتصادي ، ومراحل بناء المنهاج التربوي ، وكيفية تدعيم أخلاق المجتمع ... إلخ .

أما المسوّغ الثاني في المقولة السابقة وهو قولهم : إنّ الدين يوحّد وإنّ السياسة تفرّق ، فهذا مرهون بنوع السياسة؛ فالسياسة التي تفرّق هي السياسة المنفصلة عن المبادئ والقيم والأخلاق والمثل ، أما السياسة المرتبطة بالمبادئ والقيم والأخلاق والمثل ، والتي تعتبر الدين الإسلامي مرجعيتها فهي توحّد ولا تفرّق كمثل الدين سواء بسواء .

أما المسوّغ الثالث وهو قولهم : إنّ السياسة تحرّكها المصالح الشخصية والفئوية ، وأنّ الدين يجب أن ينزّه عن ذلك فهو انعكاس لمقولة مسيحية تميّز بين النجس والمقدّس ، فكل ما هو دنيوي نجس وكل ما هو ديني مقدّس ، في حين أنّ هذه القسمة ليست مطروحة في الحياة الإسلامية ، بل كل عمل دنيوي يؤديه المسلم كالطعام والشراب والرياضة والنزهة ... إلخ يعده الشرع عبادة ، ويأخذ عليه أجرًا إذا ذكر الله في بدايته ، أو إذا نوى فيه التقوّي على طاعة الله ، ويدل على ذلك الحديث الذي قال فيه الرسول ﷺ مخاطبًا الصحابة : «في بُضْع أحدكم صدقة» قالوا : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر؟ قال : «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إن وضعها في الحلال كان له فيها أجر» . كذلك كانت السياسات الساعية إلى تحقيق هذه المصالح والشهوات مشروعة ومقبولة في نظر الشرع الإسلامي .

لقد جاءت تلك المقولة من الحضارة الغربية التي استقرت نهضتها على فصل الدين عن الدولة بعد أن حجرت الكنيسة على الحقائق العلمية ، وأصدرت أحكامًا جائرة على العلماء ، لكنّ هذا لم يحدث في تاريخنا فليس هناك مؤسسات كهنوتية ، وليس هناك رجال دين ، بل قامت الدولة على الدين ، وعضد الدين الدولة ، وحث الإسلام المسلم

على الاهتمام بالشأن العام ، فقال ﷺ : «**من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم**» ، وزكّى القرآن الأمة؛ لأنها تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر فقال تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وأحد المعاني المباشرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو توجيه جانب من وعي المسلم للواقع المحيط به والاجتهاد في تطهيره ومعالجته والارتقاء به ، لذلك جاء تصوير الرسول ﷺ المسلمين بالجسد الواحد الذي تظهر عليه أعراض المرض في حالة إصابة عضو منه ، قال ﷺ : «**مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر**» .

وهذه دعوة واضحة وصريحة من الرسول ﷺ إلى المسلم ليس للاهتمام بشؤون إخوانه المسلمين الآخرين فحسب بل لاتخاذ الأساليب التي تؤدّي إلى إزالة أسباب الشكوى عن إخوانه الآخرين ، وهل يكون ذلك إلا بالعمل السياسي والتعاطي مع السياسة والاختيار بين السياسات والترجيح بين السياسيين؟ لا أظن إلا ذلك [١] .

(١) موسوعة البحوث والمقالات العلمية ، د . غازي التوبة .

openkandil.com

الشبهة الثالثة : مقولة «تسييس الدين .. تديين السياسة» :

وهذه المقولة أيضا قد شاعت هذه الأيام على ألسنة العلمانيين وغيرهم ، بغرض التلبيس على الناس وتمييع المفاهيم ، ولبس الحق بالباطل ، وعزل وقصر الدين على النواحي التعبدية فقط .

نعود ونؤكد هنا ما قلناه من قبل أنه إذا أردنا أن نعقد صلة بين أمرين ، فلابد من تحديد المراد من كل منهما تحديدا دقيقا ، حتى يكون الاختلاف في الحكم واردا على موضوع واحد ، وبالتالي فما المراد بكلمة تسييس ، وما علاقة التسييس بالدين .

«تشيع كلمة «تسييس» من ساس الرعية يسوسها سياسة إذا قام عليها وملك أمرها ، والمصدر السَّوْس السياسة فكان القياس يقتضي أن يقال : تسويس لا تسييس ، وترى اللجنة قبول هذه الصيغة على أساس أن اللغة كثيرًا ما تقلب الواو ياء والياء واوًا ، كما في دنيا وعليا وموقن وموسر ، وتلجأُ لذلك حين يكون لها استعمالان كما هو الشأن في تسييس فإن كلمة «تسويس» توهم الاستعمال الشائع في العامية وهو وقوع السوس في الخشب أو في الطعام ، وفرارًا من هذا اللبس شاعت على الألسنة كلمة «تسييس من السياسة وهو استعمال مقبول» [(١)] .

وتعني كلمة تسييس : جعل الشيء المراد تسييسه ـ الدين أو العلم أو الإعلام أو الإدارة وغيرها كثير ـ مطية لأغراض سياسية .

معنى «تسييس الدين» :

وبناء على ما سبق نقول أن هناك معاني صحيحة وأخرى مذمومة لعلاقة الدين بالسياسة :

أولا : المعاني الصحيحة :

١- شمول حاكمية الشريعة لمجالات الحياة كافة بما فيها المجال السياسي ، وهذه

(١) قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جـ٣٤ ، ص ٦ .

الحاكمية تعنى خضوع هذا النشاط كغيره من أنشطة الإنسان الفردية والجماعية لأحكام الدين الصحيحة وقيمه بدون أهواء أو انحرافات فيكون الدين هو مجموعة المبادئ والشرائع والأحكام ، والسياسة هي آلية تطبيقها ولا يمكن الفصل بينهما .

٢- تسييس الدين بمعنى تحصيل المصالح العامة للمسلمين الداخلية والخارجية كموضوع التنمية والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الاجتماعي ، وتحقيق حماية المسلمين من العدو الخارجي ووقاية المسلمين منهم ، وهذا المعنى خاضع للمصالح المرسلة التي يجب على الراعي تحقيقها وتحصيلها للمسلمين وهنا تكون المفاضلة بين البرامج المختلفة لاختيار أنسبها وأكثرها تحقيقا لمصالح الأمة وأقربها إلى قيمها ودينها.

٣- معنى سياسة المسلمين بما يكونون معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد والانحراف ، كسياسات عمر بن الخطاب ﷺ من تشديد عقوبة الخمر لّما تتابع الناس عليها واستسهلوا الحد ، وكإمضائه الطلاق الثلاث بلفظ واحد لتوسع الناس فيه ، وكهمه بتحديد المهور وغير ذلك ، وفى هذا المعنى يقول الإمام أبو الوفاء بن عقيل : «السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحي؛ فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح ، وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة ، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل ما لا يجحده عالم بالسير ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة وكذلك تحريق علىّ كرم الله وجهه الزنادقة في الأخاديد ونفى عمر نصر بن حجاج» [(١)] .

فهذه معاني صحيحة ، ولكن يجب البعد عن المصطلحات الموهمة والتي تحتاج في نفسها للتفسير والإيضاح ، حتى لا يلتبس على الناس معناها ، وذلك بالرجوع إلى المصطلحات الشرعية الواضحة والصريحة .

---

(١) إعلام الموقعين ، جـ٤ ، ص ٣٧٢ .

ثانيًا : المعنى المذموم لـ «تسييس الدين» :

وهو بمعنى جعل الدين مطية لأغراض سياسية أو أن يكون الدين خاضعا لأهواء الناس ومواقفهم المخالفة للشريعة فى حقيقتها ثم يستدلون على مواقفهم بالدين بحسب ما يوافق أهواءهم لتبرير مواقف قد تكون كارثية للأمة ، ويكون الحجة فى ذلك الدين ! حتى يعطوا لأفعالهم المخالِفة شرعية دينية !كما كانوا يلجئون إلى الأزهر لتبرير المشاريع الفاسدة كحرب الخليج أو لتمرير التوريث أو للمشاركة في الانتخابات المزيفة كواجب شرعي !! وكأخذ الدين حجة للبطش بالمعارضين ولو كانوا شرفاء يبحثون عن مصالح الأمة ويحذرون الناس من مغبة استمرار خط الفساد .

وبالتالي فمعنى تسييس الدين هنا ألا يخضع لمعاييره العلمية الصحيحة ، بل يخضع لأهداف النظم الحاكمة المستبدة لتثبيت حكمهم ، والقضاء على معارضيها (الحكام) ، أو لنيل عرض زائل وحقير من عروض الدنيا (علماء وعوام) ، وهذه جريمة ، تقع فى الدين كما تقع في غيره من المجالات كما يسيس القضاء مثلا فلا يخضع لمعاييره ويصبح تابعا لأهواء الناس ولمواقف سياسية تستغله للضغط في اتجاهات تآمرية منحرفة فلا يكون قضاء مهنيا بل تابعا لمواقف مسبقة (كما في محكمة الحريري ومحاكمة البشير) .

ومثله تسييس الاقتصاد وغيره من المجالات التي لها معاييرها المهنية والعلمية الخاصة كتسييس العلم : فإن الإنجازات العلمية ظلت ترتبط بالأهداف السياسية (والعسكرية منها على وجه الخصوص) ، أكثر من ارتباطها بأية أهداف أخرى ، مما جعل مسيرة العلم تنحرف عن مسارها الصحيح ، لتركز على أنواع معينة من الكشوف والاختراعات ، وتغفل من ثم الجوانب الأهم والأكثر فائدة للبشرية ..

كذا تسييس الإعلام وتسخيره لخدمة الأغراض السياسية والحزبية في كثير من دول العالم العربي والإسلامي ، مما أفقده القدرة على الحركة والحرية والإبداع . وخلا الميدان ـ بذلك ـ من المخلصين والمبدعين ، وأصبح مليئًا بالمقلدين والمهرجين والمرتزقة!!

فكذلك الدين له معاييره العلمية الشرعية التي يجب أن يُفهم من خلالها وأن يُعرف حكم الله تعالى باتباعها ، فلو خضع لمواقف أخرى لكان بدعا وأهواء وانحرافات ، كما قال تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران:٧٨] .

وأما تديين السياسة :

فبحسب الاستعمال ، فإن كان بمعنى إخضاعها للأحكام الشرعية ولتحقيق الأهداف التي شرعها الله تعالى من إقامة الدين وتحصيل مصالح المسلمين وإعزاز كلمتهم فهو معنى صحيح .

وإن كانت بمعنى التمييز ضد غير المسلمين وذلك بالخروج عن العدل إلى التمييز واستغلال عواطف الناس الدينية لتمرير أمور يعارضها صحيح الدين وصحيح المصلحة سواء كان في ظلم طائفة أو أهل ديانة معينة أو أى أوضاع منحرفة فهذا أمر مرفوض ومخالف لما قرره رب العالمين : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء:١٣٥] .

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة:٢] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨] .

فقه السياسة وسياسة الفقه :

«هناك قولة معروفة تروى عن بعض الأئمة وهي «من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق ، ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق» .

ومعناها أن الخوض في التصوف ومقالاته ومقاماته بدون علم وفقه ، وبدون ضوابط علمية فقهية ، يوصل إلى التيه والهذيان فالزندقة ، **كما أن الاشتغال النظري بالفقه ومسائله وأدواته من غير تربية وتزكية والتزام ، يفضي إلى التلاعب بالفقه وأحكامه ، عبر التحايل والتكسب والترخص بكل وجه .. وذلك هو الفسق ، أو تلك أبوابه .**

ومنذ نحو عشر سنين ، كنت نسجت على منوال هذه القولة عبارة قلت فيها «من تدين ولم يتسيس فقد ترهبن ، ومن تسيس ولم يتدين فقد تعلْمن ، ومن جمع بينهما فقد تمكّن» .

فالتدين المنقطع المتباعد عن السياسة وعن شؤون المجتمع وشؤون الأمة وشؤون الخلق ، هو نوع من الرهبانية ، والسياسة المنقطعة المجردة من الدين والتدين هي نوع من العلمانية ، وإنما الدين سياسة الخلق بالحق» [1] .

الإسلام والسياسة :

من الحيل التي يستخدمها أعداء الإسلام وفى مقدمتهم العلمانيون الجدد من أجل إبعاد الإسلام عن السياسة ، ادعاؤهم أن السياسة لعبة قذرة والإسلام دين طاهر ولا يجوز أن نلوثه بالسياسة حتى يبقى على نقائه وطهره كما هو ، وهم في قولهم هذا كمن يقول إن مبضع الجراح لا يجوز إعماله في جسد المريض لاستئصال أورامه حتى لا يلوث المبضع ويبقى على لمعانه .

---

(١) مقال د . أحمد الريسوني بعنوان : «فقه السياسة وسياسة الفقه» .

وهذا يعنى أن نترك السياسة كما هي لعبة قذرة ، وفى الثانية نترك المريض يهلك بمرضه . ولو تساءلنا ما دور كل من الإسلام والمبضع لجاءت الإجابة من هؤلاء أن يوضعا على الرف! للأسف إن هذه الإدعاءات وجدت طريقها إلى بعض أبناء المسلمين الذين يظنون أنهم بإقصائهم للإسلام عن السياسة يحسنون صنعًا ، فوجب الوقوف على هذه المسألة لتبيان زيف هذه الإدعاءات ورد الأمر إلى نصابه حتى يعود الإسلام كما كان هو المتحكم في كل العلاقات وعلى رأسها علاقة الحاكم بالرعية .

إن الإسلام أتى حتى يضبط الحياة وتستقيم به معتمدًا في ذلك على قوة عقيدته التي تخاطب العقل البشرى الذي يُقبِلُ عليها ويُسَلم بها وينقاد الإنسان بها قيادة فكرية عن إدراك وتبصر لا عن ضعف وعجز ، فتؤدى بالإنسان لأن يضبط سلوكه بالشرع الذي أتى منبثقًا عنها موقنًا ومؤمنًا بأنه الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

والإسلام أتى لرعاية شؤون البشر كل البشر ليضبط علاقتهم بخالقهم وبأنفسهم وببعضهم البعض حتى تنتظم كل العلاقات على أساسه . والسياسة التي في مادة ساس ويسوس سياسةً بمعنى رعى شؤونه وفى القاموس المحيط «سست الرعية سياسة أي أمرتها ونهيتها» لم يأت الإسلام بمعنى آخر لها سوى هذا المعنى فاستخدمها كما هي أي رعاية الشؤون .

قال رسول الله ﷺ : «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لا نبي بعدي ، وستكون خلفاء فتكثر**» ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : «**فوا ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم**» رواه مسلم ، والحديث يبين بأن السياسة هي من أعظم الأعمال وهى من عمل الأنبياء وقد مارسها الرسول الكريم والخلفاء من بعده .

والنصوص التي تدل دلالة مباشرة على السياسة وممارستها سواء تعلق ذلك

بالرعية أو الحاكم كثيرة منها قوله ﷺ : «**ما من عبد يسترعيه الله رعية لم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة**» مسلم ، وقوله : «**ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة**» رواه البخاري .

والنصوص الشرعية سواء ما جاء منها في القرآن أو في السنة تبين بما لا يدع مجالًا للشك أن الإسلام لم يدع أي شأن من شؤون الحياة إلا ونظمها وجاء بتشريع لها ليس هذا فحسب بل لقد اعتبر القرآن أن الإنسان ظالم لنفسه إن اتبع غير الإسلام واتبع الهوى وخالف أوامر الله ونواهيه : ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ﴾ [الروم:٢٩] .

والخطاب السياسي قد تنوع في القرآن والسنة ليشمل كل مناحي الحياة فتجد القرآن حين يتحدث عن الحكم يقول : ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ﴾ [المائدة:٤٨] ، وحين يتحدث عن رعاية شؤون المال أو السياسة الاقتصادية تجده يتعرض لمواطن الداء في المجتمع فيعالجها حين يقول : ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾ [الحشر:٧] .

وحين فهم المسلمون هذا الخطاب حالوا دون تركز المال في يد فئة قليلة في المجتمع ، أما الآن بعد أن أُبعِد الإسلام عن السياسة صار المال دولة بين الأغنياء ، فتجد قلة قليلة تمتلك المليارات وعامة الشعب لا تجد ما تسد به رمقها ، وحين أبعد الإسلام عن السياسة أصبح عشرون بالمائة من سكان الكرة الأرضية يملكون ثمانين بالمائة من الثروة الموجودة بها ، والثمانون بالمائة يتقاتلون على العشرين بالمائة الباقية ، وحين فهم المسلمون خطاب الله : ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة:٢٧٥] ، دارت عجلة رأس المال دورتها الطبيعية فأوجدت مالًا حقيقيًا في الدولة حال دون حدوث أزمات اقتصادية ، حتى أن الفقير كان يبحث عنه ليعطى فلا يجدوا فقيرًا .

أما بعد أن أبعدنا الإسلام عن السياسة أصبح الربا مألوفًا وعصفت الأزمات الاقتصادية بالمجتمع حتى أصبح الغرب عاجزًا عن حلول سوى السطو على خيراتنا ليحل به أزماته .

وحين فهم المسلمون خطاب رسول الله ﷺ : «الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والنار» عملوا به ، وتم رعاية الملكيات العامة على أساسه فلا أحد يسطو على ما تملكه الجماعة ، ولا أحد يتملك ما تنصرف الجماعة في طلبه ، أما حين أُبعد الإسلام عن السياسة فتمت سرقة الملكيات وتم إهداء الغاز ليهود وحرم منه أهله .

وحين فهم المسلمون خطاب الرسول ﷺ حيث قال : «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ثم لتدعنه فلا يستجاب لكم» قاموا بمحاسبة الحكام وقالوا كلمة الحق ولم تأخذهم في الله لومة لائم ، فهذا عمر بن الخطاب تقف له امرأة لتحاسبه على تحديده للمهور وتقول له : «يا عمر لم تحدد ما لم يحدده الله ورسوله؟ ألم تسمع قوله تعالى : ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا ﴾ [النساء:٢٠] ، فرد عمر قائلًا : أخطأ عمر وأصابت امرأة» .

وفى موضع آخر يقف سلمان الفارسي محاسبًا للفاروق عمر الذي ما لقيه الشيطان سالكًا فجًا إلا سلك فجًا غيره ، يقف أمامه سلمان الفارسي قائلًا : لا سمع لك اليوم ولا طاعة حتى تبين لنا من أين لك هذا الثوب الذي ائتزرت به . فلم يشهر عمر سيفه ويضرب عنق سلمان ولم يأمر بسجنه بل طلب من ابنه عبد الله أن يبين لسلمان من أين له هذا الثوب ، هكذا كان تأثير الخطاب السياسي كما أتى في القرآن والسنة على سلوك الحاكم والرعية .

أما اليوم بعد أن أبعدنا الإسلام عن السياسة جمع الحكام مليارتهم ولم يستطع أحدٌ محاسبتهم ومن قال لأحدهم «اتق الله» كان مصيره السجن خمسة عشر عامًا فماذا لو قال له لا سمع ولا طاعة؟

وقد وعى غير المسلمين أيضًا على حقوقهم في الدولة بوصفهم من رعاياها وفهموا قول الرسول ﷺ : «ألا من ظلم معاهدًا ، أو انتقصه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة» ، وقصة ابن القبطي الذي اعتدى عليه ابن عمرو بن العاص والى مصر معروفة ، حيث علم القبطي أن الحاكم لن يظلمه فذهب إلى المدينة من أجل بث شكواه إلى خليفة المسلمين عمر وقد أنصفه عمر وهذا لخير دليل على تأثير الخطاب السياسي في رعاية الشؤون لا فرق بين مسلم ومعاهد ، وحين أُبعد الإسلام عن السياسة قام الحكام بتفجير الكنائس ولم يحفظوا لمعاهد حق ولا عهد ليس هذا فحسب ، بل قاموا بضرب رعايا الدولة بعضهم ببعض .

إن الخطاب السياسي يبلغ أعلى مراتب الرقى في حديث الرسول ﷺ : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ولقد عمل به الحكام حين تحكم الإسلام في السياسة فكانوا نماذجًا لم يأت التاريخ الحديث بمثلها ، فهذا عمر بن الخطاب يخرج في ظلمات الليل يتعسس الرعية لعل هناك من به حاجة ولم تصل إلى عمر فيقوم بنفسه بسدها ، يدفعه لذلك فهمه لمعنى السياسة بأنها رعاية الشؤون وبأنه سيقف أمام ربه ويحاسبه وقوله : لو أن دابة تعثرت لسألك الله يا عمر لما لم تمهد لها الطريق؟ لخير دليل على فهمه لمعنى المسؤولية وكيف تكون السياسة .

أما اليوم بعدما أبعدنا الإسلام عن السياسة أرسل حكامنا رجال أمنهم في ظلمات الليل ليتجسسوا على الرعية وليعدوا عليهم أنفاسهم ، وإذا حلت مصيبة بالرعية فالحاكم لا يعنيه الأمر ولا يجد من يقومه بحد السيف ، فكيف يجد من يقوّمه بعد أن أبعد الإسلام عن السياسة .

***

لقد رفع الإسلام من شأن السياسة واعتبرها رعاية الشؤون فأصبحت الأعمال السياسية بذلك في الإسلام من أعظم الأعمال التي يقوم بها الإنسان ، وهذه السياسة التي يعرفها الإسلام ليست كسياسة الغرب الميكيافلية التي تبرر فيها الغاية أي وسيلة حتى لو كانت قتل الشعوب واستعمارهم ، أو كانت نصب عملاء لهم ينكلون بشعوبهم ويمدونهم بكل ما وصلت له مدنيتهم من وسائل تعذيب ليعذبونهم من وراء ستار ومن أمامه ينادون بديمقراطيتهم العفنة .

ليست السياسة التي عرفها الإسلام والتي أساسها الخوف من الله كسياسة الغرب التي أساسها الكذب والخداع والغش وقتل الأبرياء وإحداث قلاقل وصراعات بين الشعوب ، تلك السياسة التي فرضت حصارًا غاشمًا قتلت فيه مليوني طفل عراقي أو أبادت بأسلحتها الذرية هيروشيما ونجازاكى ، سياسة أبي غريب وقلعة جانجى وجوانتانامو .

إن السياسة التي يعرفها الإسلام هي السياسة التي تجعل من دولته أرضًا خصبة لإنتاج رجال الدولة هؤلاء الذين يحملون مسؤولية العالم كله على أكتافهم وتتجلى معانيها في سيرة الحبيب المصطفى ﷺ حين يعرض عليه سادة قريش أن يكون ملكًا عليهم شرط أن يتركهم وما يعبدون فيأبى ، وحين تطلب إحدى القبائل أن يكون لها الأمر من بعده مقابل أن تنصره فيأبى ، وهذا الصديق أبو بكر بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، امتنع البعض عن أداء الزكاة وارتد البعض عن الإسلام وبوادر فتنة تعرضت لها المدينة في أصعب لحظاتها وفى هذه الظروف الصعبة يقوم أبو بكر الصديق بإنفاذ بعث جيش أسامة الذي جهزه الرسول ﷺ لمواجهة الروم حتى يقطع الطريق على كل طامع في الدولة ، هذه هي السياسة التي نقلت العرب من قبائل متناحرة إلى قادة دانت لهم أعظم مملكتين في ذلك الوقت الفرس والروم واستطاع الإسلام أن يشق طريقه حتى بسط سلطانه من الصين شرقًا حتى سواحل الأطلسي غربًا .

إن السياسة الغربية الميكيافلية لا يمكن لها أن تنتج رجال دولة على هذا الطراز الراقي الذي أنتجه الإسلام ، لأنها قائمة على النفعية وتنعدم فيها أي قيم أخرى ، لهذا فإن دولته مرتع خصب لإنتاج الوصوليين الذين يبحثون عن منافعهم ، والطواغيت الذين حكمونا ما هم إلا نتاج هذه السياسة .

وعلينا أن نعى بأن الغرب لن يقبل بأي حال من الأحوال أن يسحب الإسلام البساط من تحت قدميه ، لهذا قاموا بتصنيف الإسلام صنفين : الأول هو الإسلام الذي أطلقوا عليه معتدلًا والآخر هو الإسلام السياسي الذي وصفوه بالمتطرف ، الأول شجعوه والثاني حاربوه وحاولوا بكل ما أوتوا من قوة أن يجعلوا الإسلام دينًا كهنوتيًا يمارس في المساجد وليس له علاقة بالسياسة من قريب أو من بعيد وعملوا على إبعاد المسلمين عن العمل السياسي وأشغلوهم بالوعظ والإرشاد وبالأعمال الخيرية ونجحوا في تنفير بعض المسلمين من السياسة والأحزاب السياسية حتى أننا وجدنا من بيننا من يذم الأحزاب السياسية ويحارب وجودها .

لهذا وجب علينا أن نعى بأننا لن نعيد قطار نهضتنا إلى الحركة وإسلامنا بعيد عن سياستنا ، فإذا كانت السياسة التي تمارس الآن وفرضت على الأمة فاسدة فعلينا أن نعيدها كما كانت سياسة على أساس الإسلام فنعيد للأمة عزتها وقوتها ونعيد لتربة الأمة خصوبتها حتى تنتج من جديد رجال دولة يسوسون الدنيا بالعدل ويقولون ما قاله ربعى بن عامر حين دخل على رستم ملك الفرس : لقد ابتعثنا الله لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام [١] .

(١) مقال د . ياسر صابر بعنوان : «الإسلام والسياسة» موقع جريدة المصريون .

مصر فوبيا العلمانيين أم فوبيا الإسلاميين؟!

مغالطات مقصودة ومفروضة على الساحة المصرية ، عندما تنحاز الأغلبية المصرية للتيار الإسلامي الذي ظل طوال العقود الماضية يعتمد الوسطية والاعتدال بعيدًا عن الغلو، والسلمية بعيدًا عن العنف، والتدرج بعيدًا عن الانقلاب، والشراكة والإيمان العملي بحق الآخر بعيدًا عن العزلة والغلبة والاكتساح ، ثم تصر النخبة العلمانية على ممارسة الإرهاب الفكري والابتزاز السياسي بهدف ترويع وتخويف الرأي العام «الأغلبية» من التيار الذي ينحاز إليه قلبًا وقالبًا ، تمارس النخبة العلمانية نفس الأساليب غير الأخلاقية لنظام الحكم البوليسي البائد ، إشكالية النخبة العلمانية أنها بفعل بل بسحر الميكروفونات التي تجلس خلفها والإعلام المتاح بل المسخر لها نسيت أو تناست أمرين مهمين :

الأول : تاريخ التجربة العلمانية في العالم العربي عامة ومصر خاصة .

الثاني : التناقض بين مبادئ الديمقراطية وممارسة الإرهاب الفكري والابتزاز السياسي .

تاريخ التجربة العلمانية :

مرت النخبة العلمانية المصرية بعدة مسارات منذ بدايات القرن الماضي منها :

مرحلة النزوع للاستعمار «مرحلة الشعور بالدونية والتبعية للغرب» :

حين وجدت نفسها تعيش واقعًا عربيًا مأساويًا متخلفًا على المستويين المدني والحضاري ووجدت أن الفرق صار شاسعًا بين الواقع والطموح الغربي فانطلقت الأفكار من هنا وهنا تبشر بالمشروع الغربي المنقذ من التخلف والجهل والمرض لدرجة طالب البعض باتباع الغرب شبرًا بشبر وذراعًا بذراع إذا أردنا النهوض والتقدم ورأى البعض أن الدين الإسلامي وحده هو سبب التخلف والتراجع وبالتالي علينا خلعه كما نخلع الثياب حتى نساير التقدم الغربي .

مرحلة الاستقلال والدولة الوطنية :

عندما التفت هذه النخبة حول منظومة الحكم ودوائر صنع القرار أملًا في تنفيذ المشروع الحلم والذي يهدف إلى :

ـ تكوين قوميات مستقلة وفقًا للمفاهيم والقيم الغربية بعيدًا عن المفاهيم والقيم العربية والإسلامية بدعوى أنهما سبب التخلف والتراجع .

ـ إحداث تنمية اقتصادية وفقًا للنموذج الرأسمالي لتوفير واقع معيشي مميز .

ـ توفير مناخ ديمقراطي على غرار النموذج الغربي .

ـ إعداد قوى عسكرية قادرة وفاعلة تحمى البلاد وتحجز دور إقليمي فاعل ومؤثر .

لكن لاعتبارات كثيرة ورغم إتاحة كافة الفرص من الوقت كل الوقت والإمكانات كل الإمكانات إلا أن الواقع أثبت فشل التجارب وسقوط الشعارات لسبب حيوي هو عدم اعتبار هوية شعوب هذه المنطقة من العالم ومحاولة استنساخ نموذج أو مولود لن تكتب له الحياة في هذه البيئة .

ـ مرحلة ظهور النخبة العربية ذات التوجه الإسلامي :

وهي مرحلة الصحوة الإسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي بقيادة الحركة الإسلامية بجناحيها الإحيائي والإصلاحي وفي القلب منها حركة الإخوان المسلمين والتي استهدفت إقامة مشروعها التغييري على المرجعية الإسلامية . ومن هنا انتقل التيار الليبرالي إلى مربع الخصومة معها متمثلًا في :

ـ الانحياز لأنظمة الحكم المستبدة تشرعن الاستبداد وتقنن الفساد لدرجة غير مسبوقة تجلت في التعديلات الدستورية التي تمت بكثير من البلدان العربية بهدف تأبيد السلطة بل وتوريثها «مصر واليمن وليبيا والجزائر» وإقصاء المعارضة الإسلامية .

ـ الانحياز لطبقة رجال الأعمال الذين قفزوا إلى دوائر الحكم وصنع القرار في مرحلة تزاوج السلطة بالثروة ما أهدر ثروات مصر المادية والفكرية والمعنوية

ـ الانحياز للمشروع الصهيو أمريكي الذي يدير المنطقة ويدعم شرعية أنظمة الحكم العربي التي تفتقد الشرعية الشعبية ، بل كانت هذه النخبة أكثر غلوًا حين تطابقت رؤيتها مع الرؤية الصهيونية في موقفها من قضايانا المركزية خاصة فلسطين ، فضلًا عن خلط الأوراق بتحديد مَن العدو ومَن الصديق .

التناقض بين مبادئ الديمقراطية وممارسة الإرهاب الفكري والابتزاز السياسي ويتمثل في عدة نقاط منها :

ـ مناخ الترويع والتخويف المفروض إعلاميًا على الرأي العام المصري من الإسلاميين وتسخير غالبية وسائل الإعلام المسمي بالقومي والخاص للقيام بهذه المهمة التي تبدو وكأنها معركة مقدسة تخوضها النخبة الإعلامية ضد الإسلاميين

ـ محاولات الانقضاض على المواد الدستورية التاريخية المحددة للغة وهوية ودين الدولة ومحاولة استقطاب الكنيسة المصرية في هذه المعركة الخطيرة وقد سبق تناول أمور أخرى منها حذف خانة الديانة من بطاقات الهوية وحق الأقباط في الالتحاق بجامعة الأزهر وبعض الأمور الأخرى التي تتحرش بالأغلبية المسلمة دون سبب أو مبرر .

ـ فرض الوصاية على الأغلبية واتهامها بعدم النضج السياسي واستسلامها لدغدغة المشاعر والخضوع للشعارات الدينية في الوقت الذي أعلن فيه البعض عن تأسيس حزبه من داخل الكنائس المصرية (راجع إعلان الباحث عمرو حمزاوي للحزب المصري الديمقراطي من داخل الكاتدرائية المرقسية بالعباسية) .

خلاصة الطرح :

أن التيار العلماني المصري قد أخذ فرصته كاملة من الوقت والحكم والإمكانات وكانت النتيجة فشل التجارب وسقوط الشعارات و لم ينجح في تحقيق ما وعد به

فضلًا عن انهيار طموحات المصريين في حياة حرة كريمة بل أفرزت التجربة هذه النظم البغيضة من الاستبداد والفساد والقمع ، لذا فمحاولات الترويع والتفزيع من الآخر خاصة الإسلامي غير مجدية بل أن خطابهم المتكرر يستدعي تجارب وممارسات ضياع الأحلام وحضور الكوابيس [١] .

الفرعونية والقابلية للاستخفاف :

يقول الأستاذ عبد العزيز كحيل :

لم يكتف القرآن الكريم بفضح الفرعونيّة والإنكار الشديد عليها ، وإنّما حمّل المسؤوليّة كذلك للجماهير الرّاضخة المستسلمة ، فقال عن فرعون : ﴿ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف:٥٤] .

فالظاهرة الفرعونية تتشكّل من الطاغية الغشوم من جهة ، والأمّة المتّصفة بالسلبيّة من جهة ثانيّة ، ولم تأت هذه السلبيّة وهذا الخنوع إلاّ من حالة نفسيّة وفكرية هي «القابليّة للاستخفاف» تمامًا مثل الظاهرة الاستعماريّة الّتي حلّلها الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله تحليلًا علميًّا تاريخيًّا دقيقًا ليخلص إلى استنباط سببها المتمثّل في «القابليّة للاستعمار» أي وجود الأمّة في حالة من الضعف الثقافي والانهيار النفسي والعجز عن الأداء تقضي على مناعتها الذّاتية فتكون فريسةً سهلةً للاحتلال الأجنبيّ ، وهذا ينطبق تمامًا على الفرعونيّة انطباقه على الاستعمار .

وقد تناول الأستاذ سيد قطب ~ «القابليّة للاستخفاف» ببيان رفيع يقول فيه معلّقًا على إعلان فرعون : ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾ [النازعات:٢٤] : «قالها الطاغية مخدوعًا بغفلة جماهيره وإذعانها وانقيادها ، فما يخدع الطغاة شيء ما تخدعهم غفلة الجماهير وذلّتها وطاعتها وانقيادها ، وما الطاغية إلاّ فرد لا يملك في الحقيقة قوّةً ولا سلطانًا ،

(١) مقال أ: محمد السروجي بعنوان : مصر فوبيا العلمانيين أم فوبيا الإسلاميين؟! شبكة الحوار الإعلامية.

إنّما هي الجماهير الغافلة الذلول ، تمطي له ظهرها فيركب ! وتمدّ له أعناقها فيجرّ ! وتحني له رؤوسها فيستعلي ! وتتنازل له عن حقّها في العزّة والكرامة فيطغى .

والجماهير تفعل هذا مخدوعةً من جهة وخائفةً من جهة أخرى ، وهذا الخوف لا ينبعث إلاّ من الوهم ، فالطاغية ـ وهو فرد ـ لا يمكن أن يكون أقوى من الألوف والملايين ، لو أنّها شعرت بإنسانيتها وكرامتها وعزّتها وحرّيّتها ، وكلّ فرد فيها هو كفء للطاغيّة من ناحيّة القوّة ، ولكن الطاغية يخدعها فيوهمها أنه يملك لها شيئًا! وما يمكن أن يطغى فرد في أمّة كريمة أبدًا ، وما يمكن أن يطغى فرد في أمّة رشيدة أبدًا ، وما يمكن أن يطغى فرد في أمّة تعرف ربّها وتؤمن به وتأبى أن تتعبّد لواحد من خلقه لا يملك ضرًّا ولا رشدًا .

فأمّا فرعون فوجد في قومه من الغفلة ومن الذلّة ومن خواء القلب من الإيمان ما جرؤ به على قول هذه الكلمة الكافرة الفاجرة : ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ، وما كان ليقولها أبدًا لو وجد أمّةً واعيةً كريمةً مؤمنةً ، تعرف أنّه عبد ضعيف لا يقدر على شيء ، وإن يسلبه الذباب شيئًا لا يستنقذ من الذّباب شيئًا» .

وليست المسألة متعلّقةً بفترة تاريخيّة معيّنة ولا بحيّز من الأرض ولا بقوم دون آخرين ، إنّما هي مجموعة من الخصائص تتجمّع بالتراكم في شعب أو شعوب تنهار نفسيًّا فتفقد الثقة بذاتها ولا تقوى على تفعيل طاقاتها البشريّة والماديّة فتخلد إلى إسلام أمرها إلى كل متسلّط يفعل بها ما يشاء ، سواءً كان احتلالًا خارجيًّا أو حاكمًا جائرًا ، فهي كالجسم الفاقد للمناعة تعبث به العلل وتنهكه الأمراض فيحاول صدّها بأدوية لا فاعليّة لها فينتهي به الأمر إلى الاستسلام ، وربّما لعن المرض والعلاج الفاشل وغفل عن حالته العامّة وعدم أداء مختلف الأجهزة والغدد والأعضاء لوظائفها ، فالموت هنا مسألة وقت لا محالة .

هل ترى الأمة المحصنة عقديا ونفسيا ترضى بالهون والدون ، تدير الخد الأيسر

لمن لطم خدها الأيمن ، تبارك جلاديها وتستمتع بالظلم الواقع بها؟ أمّا حين يأتي عليها حين من الدهر وهي مهتزّة الأركان ضعيفة الأداء عديمة الفاعلية كثيرة الأسقام الدينية والاجتماعية ، **فإنها تصبح مطية سهلة لكل جبّار ظلوم ، تجد له الأعذار وتلعن نفسها ، وبمرور الزمن تستمرىء الوضع وتتخلى طواعية عن دفاعاتها النفسية وترفض أي محاولة للانعتاق خوفا من «الفتنة» ، متناسية أنها في أتون الفتنة في أسوأ أشكالها وأكثرها بغضا عند الله تعالى وعند البشر الأسوياء** ، إذا كانت الفرعونية مصيبة فإن القابلية للاستخفاف تساويها بل قد تتجاوزها لأنها تمثّل التخلي عن خصائص الإنسان المكرّم .

لقد أنحى القرآن الكريم باللّائمة على أهل الكتاب لأنّهم تنازلوا لرجال الدين وقبلوا أن يحلّوا لهم الحرام ويحرّموا عليهم الحلال ، واعتبر ذلك عبودية لهم من دون الله تعالى ، كما ورد في تفسير رسول الله ﷺ للآية الكريمة : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٣١] ، فكيف إذا تنازلوا عن حريّتهم وفرّطوا في كرامتهم وحنوا ظهورهم للطاغية ومدّوا له رقابهم؟

ومازالت التطبيقات الإسلامية لرفض الاستخفاف ماثلة أمامنا ، فهذا أبو بكر ﷺ يحرص في أول خطاب له بعد تنصيبه على رأس الدولة على إبراز معاني الوجود الإيجابي للأمّة لتحسن أن تقول لا للحاكم إذا انحرف كما تحسن مؤازرته عندما يستقيم : «أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم» .

ويستفزّ عمر ﷺ أثناء خلافته المسلمين وهم مجتمعون في المسجد ليرى مدى رفضهم للاستخفاف وتمسّكهم بالعزّة والكرامة فيسألهم : «ماذا أنتم فاعلون لو رأيتموني ملت هكذا؟» ، فيجيب واحد منهم : «نقوّمك بالسيف» ، فيقول له الخليفة كالمتثبّت منه ، أهو موقف مبدئي أم ردّ فعل متسرّع فقط : «انظر ما تقول» ، فيصرّ الرجل : «والله لنقوّمنّك بحدّ السيف» ، هنا يفصح الفاروق عن قصده من السؤال

الاستفزازي ويقول : «الحمد لله الّذي جعل في الرعيّة من يقوّم عمر إذا انحرف» .

وعندما شكّل الخوارج ما يشبه المعارضة الصارمة لحكم علي ﷺ لم يضق بهم ذرعًا بل طمأنهم على أرواحهم وحقوقهم لدى الدولة مادام موقفهم سلميًّا لم يحكّموا فيه السّلاح . هذه هي الظاهرة الصحيّة : مجتمع حيّ غيور على حرياته وحقوقه وإنسانيته لا يذعن لمن اعتدى عليها مهما كانت ذرائعه ، وهذا في حدّ ذاته وقاية من الاستبداد ، فإذا ظهرت الصّفات الفرعونيّة وطغت على الحكم الرّاشد كان من اليسير مواجهتها وصدّها والرّجوع إلى الوضع الطبيعي .

ولا غرو أنّ لعلماء الدّين دور محوريًّا في هذا الشأن ، إذ لا تستطيع السياسة طمس خطابهم المحيي للعقول والقلوب الّذي تهوي إليه الأفئدة ويأوي إليه المضطهدون وترتعد منه فرائص المتسلّطين ، وقد أدّى مهمّة تحصين الأمّة من القابليّة للاستخفاف خلق لا يحصى من علماء الإسلام عبر العصور ، من الأئمّة الأربعة وسعيد بن جبير مرورًا بابن تيميّة وابن عبد السّلام ووصولًا إلى بعض شيوخ الأزهر الأُباة وقادة الإصلاح في أكثر من بلد مسلم .

ويمكننا تلخيص مهمّة «جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين» بقيادة الإمام عبد الحميد ابن باديس أثناء الاحتلال الفرنسيّ في هذه الغاية بالضبط ، فقبل حمل السّلاح في وجه المستعمر عملت على تطعيم الشعب بقيّم الإسلام ليتجاوز مرحلة القابليّة للاستعمار ويخلّص ذاته من جراثيمها القاتلة ، وعندما كانت الجمعيّة تخدم هذا المقصد بواسطة التربيّة والتعليم والتوعيّة ، كان مالك بن نبي يتناوله بالتحليل وتسليط الأضواء وبيان الخلل في نسيج الأمّة ، **فكان هو يمعن في التشخيص العلمي النظري بينما تتولّى محاضن الجمعية ورجالها وصحافتها مهمّة العلاج الميداني** .

وإذا كان نموذج فرعون يتكرّر عبر الزّمان والمكان فإن السّاحة الإنسانيّة لا تعدم نموذج موسى ﷺ في صورة علماء الدين الربانيين العاملين .

وينبغي أن نشير إلى أن الغرب تمكّن بعد تجارب استغرقت قرونًا أن يحصّن شعوبه من داء القابليّة للاستخفاف **بوضع آليات**[١] **وإنشاء مؤسّسات تتولّى تسيير شؤونه بشكل يمنع نهائيًّا النموذج الفرعوني** أو يكاد ــ هذا بالنسبة لحياة الغرب الداخليّة ، أمّا علاقاته بالشعوب الأخرى فأمر آخر إذ يكيل بمكيالين ويحكّم معيارين كما هو معروف ـ وقد نجح أيّما نجاح في ذلك ، **ومع احتفاظنا بشخصيّتنا وخصوصيّاتنا الدّينيّة والحضاريّة، فإنّه يجدر بنا إسناد أمورنا لمؤسّسات ذاتيّة قويّة والاحتكام إلى آليّات مضبوطة تمنع الانحراف من جهة والقابليّة للاستخفاف من جهة ثانيّة ... على هذا يجب تربية أبنائنا وجماهيرنا حتى يبغضوا الفرعونية أشدّ البغض ويحترسوا أشدّ الاحتراس من الخواء الروحي وضعف الفاعلية وتفرّق الكلمة التي تبذر ببطء بذور القابلية للاستخفاف ، هذه الحالة التي تعتبر معصية دينية : ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الذاريات:٤٦] ، وإرهاصا بموت الأمّة ، فلا يجوز لنا التساهل مع من يستسيغون الفرعونية ويبرّرونها بذرائع مختلفة، ويدعوننا إلى الصبر بمعناه السلبي المتمثّل في طأطأة الرؤوس والانسحاب من ميادين إثبات الذات والعمل بقاعدة التصوّف الأعجمي «دع الخلق للخالق والملك للمالك» ، إنّنا في حاجة إلى التشبّع بثقافة العزّة والكرامة والهمّة العالية حتى نرتقي إلى مصافّ الأمم التي تستحقّ تولّي مهامّ الخلافة والعمارة والتمكين في الأرض.**

قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]»[٢] .

---

(١) «.... حدثني موسى بن علي عن أبيه قال:قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص سمعت رسول الله ﷺ يقول:« تقوم الساعة والروم أكثر الناس» فقال له عمرو أبصر ما تقول، قال: أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ ،قال: لئن قلت ذلك إن فيهم لخصالا أربعا: إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرّة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة **وأمنعهم من ظلم الملوك**». صحيح مسلم:حديث رقم ٥١٥٨، ٥١٥٩ ، مسند الإمام أحمد رقم ١٧٣٣٤ ، المعجم الأوسط ج١،ص٧٣.

(٢) مقال للأستاذ عبد العزيز كحيل بعنوان : «الفرعونية والقابلية للاستخفاف» موقع الشهاب للأعلام .

البحث عن ديمقراطية عسكرية

يقول د . رفيق حبيب :

يبدو الحديث عن تطبيق النموذج التركي في مصر بعد الثورة الشعبية ، وكأنه تغريد خارج مسار التاريخ . فالبعض يريد إقامة دولة يحكمها العسكر من وراء الستار ، بأن يؤسس لنظام سياسي يسمح بتدخل الجيش لحماية طبيعة الدولة وتوجهاتها ، كما فعل العسكر في تركيا بعد الانقلابات العسكرية . ورغم أن تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحاول تفكيك قوة العسكر وتمنع تدخلهم في السياسة ، إلا أن بعض النخب السياسية في مصر تريد إعادة بناء النموذج التركي ، والذي كان يمثل شكلا من أشكال الدولة العسكرية المقنعة ، والتي تمارس فيها الديمقراطية ولكن في إطار مقيد ، يسمح للجيش بالتدخل إذا وجد أن الديمقراطية تأتي بنتائج لا تتفق مع علمانية الدولة التركية المتطرفة ، والتي فرضها الجيش على الشعب .

وهذا البعض يقول أنه من دعاة الدولة المدنية ، ويحاول تأسيس دولة تعتمد على التدخل السياسي للجيش ، وكأنه يبني في الواقع دولة عسكرية وليست مدنية ، ويعتبر أن تدخل الجيش لحماية طبيعة الدولة من الإرادة الشعبية الحرة هو حماية للثورة وللدولة المدنية . والحقيقة أن هذا الموقف لا يفهم إلا من خلال فك رموز المصطلحات ، **فالدولة المدنية المعنية لدى هذه النخبة السياسية ، هي الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين في حياة الأفراد ، ولكنها تقصي الدين من المجال العام** . فلا أحد يتكلم عن العلمانية المتطرفة التي تعادي الدين ، لأن هذه العلمانية لا يمكن أن تقوم في مصر أساسا ، **ولكن الحديث يدور حول مجال عام خالي من أي تأثير للدين** ، حيث تصبح السياسة متحررة بالكامل من قواعد ومبادئ ومقاصد الدين ، وبهذا يتم إنشاء دولة مدنية علمانية ، يقوم الجيش بحراستها ، ويمنع أي قوة لا تؤمن بالعلمانية المعتدلة من الوصول للسلطة ، أو يمنع أي قوة إسلامية تصل للسلطة من الحكم

طبقا لمرجعيتها الإسلامية . ومع ذلك يتكلم هذا البعض أحيانا ، **عن أن تنحية الدين بالكامل عن السياسة أمر غير ممكن ، ولكن يوصف للدين دور في الحياة العامة باعتباره مصدرا للأخلاق العامة ، دون أن يكون مصدرا للقواعد العامة أو التشريع . وهو شكل من تنحية الدين ، بالصورة التي لا تثير عداء الجماهير ولا تستفزهم ، حسب تصور هذا البعض .**

معنى هذا ، أن المطلوب هو بناء دولة علمانية معتدلة في موقفها من الدين ولا تعاديه ، ولكن لا تعترف بأي دور للدين في بناء النظام السياسي والدولة . وبهذا يتم تحييد المادة الثانية من الدستور ، والتي يمكن أن تبقى في الدستور الجديد ، ولكن بدون وظيفة أو تأثير ، كما كانت في الواقع في العهد السابق ، أي يتم المحافظة على العنوان الإسلامي بدون أي تأثير لهذا العنوان ، في محاولة لتجنب إثارة الجماهير . ومع تحييد مرجعية الشريعة الإسلامية ، **وتحييد أثر إسلامية الدولة ، تصبح الدولة ضمنا علمانية ، بعنوان إسلامي فقط ، ثم يصبح المطلوب من القوات المسلحة حماية هذه العلمانية من اختيارات الناس الحرة ، فإذا اختار الناس التيار الإسلامي للحكم ، لا يمكن هذا التيار من تنفيذ رؤيته الإسلامية ، رغم اختيار الناس لها .**

وفي النهاية يرى هذا البعض من النخب ، أن ما يتكلمون عنه هو الدولة المدنية ، بل يتمادى هذا البعض ويرى أن الدولة المدنية التي تتكلم عنها جماعة الإخوان المسلمين ، ليست دولة مدنية بالكامل ، أو يرى البعض أن على جماعة الإخوان المسلمين تقديم الضمانات الكافية للتأكيد على أنها مع الدولة المدنية . لهذا يصبح من المهم أن نؤكد أن الدولة المدنية تمثل مصطلحا يعني الدولة غير العسكرية ، وأن مصطلح الدولة المدنية ليس له تعريف محدد وهو ليس مصطلحا علميا ، ولا معنى له إلا بوصفه نقيضا للحكم العسكري ، حيث تصبح الدولة المدنية هي الدولة التي يحكمها مدنيون وليس عسكر . وغالب النخب العلمانية في مصر استخدمت هذا

المصطلح في مواجهة الدولة الدينية ، والدولة الدينية التي تتناقض مع المدنية ، هي الدولة التي يحكمها رجال الدين ، أو يحكمها حاكم يرى في نفسه القداسة والحق في الحكم باسم الله ، وهو احتمال غير قائم في التجربة الإسلامية .

إذن الدولة المدنية بهذا التعريف ، هي كل دولة يحكمها مدنيون مختارون من الشعب ، وهي بهذا نقيض للدولة التي يستولي على الحكم فيها فئة من الناس وتحكم بغير إرادة الشعب ، وتجعل الحكم محصورا في فئة بعينها ، سواء كانت العسكر أو رجال الدين . وعليه فإن كل دولة يحكمها حكام يختارهم الشعب بإرادتهم الحرة ، هي دولة يحكمها مدنيون ، وهي بهذا دولة مدنية .

معنى هذا، أن أي دولة تقوم فيها فئة محددة بدور فوق إرادة الشعب ، هي دولة غير مدنية ، سواء كانت هذه الفئة في الحكم أو تحكم من وراء الستار ، أو يعطى لها سلطة فوق سلطة الناس . فإذا سيطر الجيش على الدولة وطبيعتها وتوجهاتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فالدولة لن تكون مدنية ، وأيضا إذا سيطر رجال الدين على الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فلن تكون مدنية . وهو ما يجعلنا نعمم تعبير الدولة المدنية ، لتصبح كل دولة ليست مستبدة ، لأن كل استبداد هو نوع من الحكم على غير إرادة الناس ، وكل دولة تحكم بغير الإرادة الشعبية الحرة ، هي ليست دولة مدنية ، وكل دولة تحكم من خلال الإرادة الحرة للناس ، تصبح دولة مدنية . **لذا فالدولة التي تقوم على أساس ولاية الأمة ، هي دولة مدنية ، تختار فيها الأمة هوية الدولة ومرجعيتها ، وتختار حكامها وممثليها ، وتحاسبهم وتعزلهم ، وبهذا تكون الدولة وكيلة للأمة وخادمة لها** ، وهو أعمق تصور للدولة المدنية ، أي الدولة التي يقوم فيها الحكم على الإرادة المدنية الشعبية الحرة .

وإذا كان المقصود بالدولة الدينية ، هي الدولة التي تحكم بالحق الإلهي وبفرض الوصاية على الناس ، فالدولة التي تريدها بعض النخب السياسية هي دولة دينية أو

عسكرية ، تقوم فيها نخبة بالحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بحيث تفرض إرادتها على الدولة ، ويحمي الجيش هذه الإرادة . فالبعض يحاول بناء دولة تقوم على دور خاص للنخب العلمانية ، بحيث تفرض هذه النخب طبيعة وهوية الدولة ، ويقوم الجيش بحماية ما تفرضه النخب على الدولة ، ويؤمّن لتلك النخب دور يفوق الإرادة الشعبية الحرة ، ويعلوا على إرادة الناس ، بحيث تتمكن تلك النخب من مراقبة أي نخبة تصل للحكم ، خاصة نخب التيار الإسلامي ، وتمنعها من الخروج على مقتضى العلمانية ، وتلجأ تلك النخب للجيش لمنع أي تيار إسلامي من الحكم وفقا لتصوره ورؤيته الإسلامية .

والحقيقة أننا بصدد بعض النخب التي تصور الدولة المدنية تصورا يجعلها دولة الحكم بالوصاية على الناس ، أي دولة دينية ثيوقراطية ، دينها العلمانية ، وتريد هذه النخب من الجيش أن يحمي مشروعها . وتلك مفارقة ، فبعد ثورة شعبية رائعة ، يريد البعض بناء ديكتاتورية جديدة ، تحت عناوين مضللة ، مثل عنوان الدولة المدنية ، الذي يراد به عكس ما يفهم من معناه ، فكيف تكون الدولة مدنية ، ويفرض فيها الوصاية على الشعب ، ويحمي الجيش هذه الوصاية المفروضة على الناس؟ [1] .

(١) مقال د . رفيق حبيب بعنوان : «البحث عن ديمقراطية عسكرية» موقع المصريون الالكتروني .

obeikandi.com

الإسلام والثورة والديمقراطية :

يقول : د . غازي التوبة

ليس من شك في أن هذه الثورات التي قامت في كل من تونس ومصر والتي أزالت هذين النظامين الطاغيين الفاسدين ، والثورات الأخرى التي ما زالت مشتعلة في البحرين واليمن وليبيا والمغرب .. إلخ ، دلّت على أن هذه الأمة حيّة ، وأنها ما زالت تتطلع إلى ما هو أفضل .

وأكدت أن الأنظمة الموجودة لم تأخذ شرعيتها ، وأن كل الإفسادات الممنهجة التي قامت بها هذه الأنظمة من أجل تفكيك منظومة الأمة الثقافية وجعلها ـ في النهاية ـ تضيع وتتيه وتزلّ وتخضع وتتلاشى ، لم تنجح في هذا الإفساد الممنهج بل تصدت لها الأمة ، وتبين أنها ما زالت تملك حيوية تدفعها إلى رفض الأوضاع الفاسدة والتطلع إلى تحقيق ذاتها من أجل المساهمة في البناء الحضاري الإنساني .

إن الثورتين اللتين قامتا في تونس ومصر ، وأنجزتا إزاحة النظامين المستبدين ، تتميزان بأنه لم تتبلور لهما قيادات معلنة ومعروفة ولا برامج تفصيلية ، سوى أن هناك قيادات شبابية من جهة ، ومن برامجها التي تحدثت عنها : إيقاف الفساد والتصدي لسرقات المال العام ، وإرساء حرية الأحزاب والانتخابات ، وإلغاء حالة الطوارئ ، وهذا ما يجعلنا نتخوف من أن تدخل عليها قوى تسيرها في اتجاه مضاد لمصالح الأمة ، **وأبرز هذه القوى ثلاث : الولايات المتحدة ، وإسرائيل ، وإيران ، ونحن سنرصد كيفية تأثير هذه القوى في ثورات الأمة ، والمسارات التي يمكن أن تدفع فيها هذه الثورات .**

***

أولا : الولايات المتحدة الأميركية :

تستخدم أميركا ثلاث أدوات من أجل تجيير ثورات الشعوب لصالحها هي : الفوضى الخلاقة ، الديمقراطية ، المؤسسات الدولية ، وسنستعرض كيفية استخدام أميركا لكل أداة من الأدوات السابقة .

١ - الفوضى الخلاقة :

تعني الفوضى الخلاقة إثارة الحروب ، أو الاضطرابات الطائفية والعرقية والإثنية من أجل إحداث تفكيك ثقافي وسياسي لمنظومة أمتنا الفكرية والاجتماعية ، وقد صرحت وزيرة خارجية أميركا السابقة كوندوليزا رايس حول هذا المعنى عندما كانت الحرب مشتعلة في يوليو/ تموز ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان ، وقالت : «إنها تشهد ولادة شرق أوسط جديد» .

وقد أنشأت أميركا من أجل تحقيق الفوضى الخلاقة كثيرًا من المؤسسات المشتركة بينها وبين بلدان الشرق الأوسط ، ورصدت لها ملايين الدولارات ، ووضعت لها برامج محددة ، ونظمت كثيرا من الشباب من الدول العربية كمصر والأردن وتونس ، في هذه المؤسسات المنشأة ، واستقدمت قسمًا منهم إلى أميركا وعرفتهم بمزايا الغرب والنظم الديمقراطية وقيمها ، ودربتهم على قيادة الجماهير .

ومن المؤكد أن وسائل العصر من هواتف وتلفزيون وفيديو وإنترنت وفيسبوك وتويتر كانت حاضرة في كل مراحل التدريب والتعليم ، وهي ستستخدمهم عند الحاجة من أجل توجيه الأوضاع في اتجاه الأهداف التي تريد تحقيقها .

لذلك فعلى القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة أن تنتبه إلى قيادات الفوضى الخلاقة وتحاصر تأثيرها السلبي .

***

٢- الديمقراطية :

تتطلع شعوبنا إلى الديمقراطية باعتبارها أداة لتحقيق العدل ، وإزالة الاستبداد والتسلط ، وإجراء الانتخابات ، وإطلاق الحريات ، وتمكين الشعب من تداول السلطة ، واختيار الحكام ومحاسبتهم ، وهذا أمر مشروع ومطلوب ويجب أن نحرص عليه ، لكن أميركا تريد الديمقراطية أداة لتفكيك المنظومة الفكرية والثقافية لأمتنا ، وذلك من خلال ترسيخ وتطبيق مضمون الديمقراطية الذي يقوم على عدة مبادئ هي :

١- مبدأ الفردية ، واعتبار الفرد هو الأصل في الحياة والمجتمع والكون ، ويجب إعطاؤه حريته دون أية قيود في أي مجال من المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والشخصية ، وإذا تعارضت الفردية مع الجانب الجماعي في الحياة والأمة فيجب تقديم الفردية على الجماعية . وتطبيق هذا على إطلاقه بالصورة الموجود عليها في الحضارة الغربية المعاصرة يعني تفكيك الروابط الجماعية التي تقوم عليها أمتنا ، ومساعدة أعداء الأمة وأبرزهم إسرائيل على تدمير أمتنا ، واستئصال وجودها الجماعي الذي يجب أن نسعى إلى تعزيزه ، وإلى خلق الموازنة بين الجانبين الفردي والجماعي .

٢- مبدأ المادية ، ويعني اعتبار المادة هي الأصل في حياة الإنسان والكون ، واعتبار أن الكلام عن الغيوب والروح والجنة والنار والوحي والله والملائكة والشياطين ...إلخ ، خرافات وأوهام تنحسر بانتشار العلم والمعرفة . وإذا أخذنا بهذا المبدأ فإن ذلك يعني تهديم بنيتنا الثقافية التي تحتل الآخرة فيها مساحة معادلة لمساحة الدنيا ، ويزاوج الفرد فيها بين المادة والروح ، وتتغلغل في كيان الفرد مفاهيم غيبية من مثل الإيمان بالله والملائكة والطهارة والشهادة ، وسيؤدي الأخذ بهذا المبدأ إلى اضطراب وفوضى في المجالات النفسية والفكرية والاجتماعية والثقافية للفرد والجماعة .

٣- مبدأ استهداف اللذة والمنفعة والمصلحة ، واعتبارها الأصل في الفرد والمجتمع ،

ويجب تقديم هذه المبادئ على أية قيمة أو خلق إذا وقع التعارض بينهما . وإذا أعملنا هذا المبدأ فإن هذا سيطلق سعار الشهوات في الأمة ، وسيطلق عنان المصالح الشخصية ، والمنافع الذاتية وسيدمّر جانب التضحية والإيثار والبذل والعطاء والشهادة في بناء الأمة ، ولن تترك الشهوات المنفلتة ولا المصالح الشخصية المنطلقة بقية من رمق أو قوة من أجل البناء الحضاري .

٤- مبدأ نسبية الحقيقة ، وذلك يعني أنه ليس هناك حكم مطلق أو قيمة ثابتة ، ويعني أن كل شيء خاضع للتغيير في كل المجالات الأخلاقية والدينية والثقافية والسياسية . وإذا أخذنا بمبدأ نسبية الحقيقة فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة أحكام ثابتة في وجود أمتنا كأحكام العقيدة والعبادة والأسرة ، لأنها تستند إلى نصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة ، من مثل أن الله واحد ، وأن الصلاة فرض ، وأن الظهر أربع ركعات ، وأن العلاقة بين الذكر والأنثى تكون من خلال الزواج . وستؤدي هذه الزعزعة إلى رفض تلك الأحكام وتفكيكها بشكل كامل .

ومن الأمثلة الواضحة على التفتيت الثقافي والسياسي من أميركا ما نراه في العراق ، فهي قد احتلت العراق عام ٢٠٠٣ تحت شعاري إزالة دكتاتورية صدام البغيضة ، وإقامة ديمقراطية تكون واحة ومثالًا للديمقراطية في الشرق الأوسط ، لكن النتيجة التي رأيناها تدمير العراق وتمزيقه إلى دويلات وطائفيات وعرقيات ، فمجلس الحكم الأول الذي أقامه بريمر بعد أن دخل الأميركان العراق عام ٢٠٠٣ تكوّن على أساس المحاصّة الطائفية والعرقية ، ثم كرّس الدستور الذي وضعته الإدارة الأميركية هذه المحاصّة الطائفية العرقية ، ثم انتهى العراق كما هو واضح الآن إلى دولة كردية في الشمال ، وهناك دولتان في طريقهما إلى الظهور : شيعية في الجنوب ، وسنية في الوسط .

لذلك يجب على القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة **التمييز بين**

الديمقراطية باعتبارها أدوات ووسائل لتحقيق العدل وإقرار الحريات ، وانتخاب الحكام ، وتداول السلطة ، وبين الديمقراطية باعتبارها مبادئ ومضامين يمكن أن تؤدي إلى تفتيت المنظومة الثقافية لأمتنا ، فعليها أن تأخذ بالديمقراطية بصورتها الأولى وتترك الثانية .

٣- المؤسسات الدولية :

أصبحت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأولى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه ، ولا شك أنها تمتلك أكبر نفوذ على المؤسسات الدولية من مثل مجلس الأمن والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة واليونسكو ، وهي تستخدم هذه المؤسسات في فرض مخططاتها وقيمها على الآخرين من خلال استصدار قرارات أو عقوبات في حال عدم التجاوب ، وقد اتضح ذلك في مواجهة تفكك منظومة الاتحاد السوفياتي بعد عام ١٩٩٠ ، وفي مواجهة الصرب ، وفي مواجهة صدام بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣ .

لذلك يجب على القيادات الفاعلة في هذه الثورات الناشئة أن تحل المشاكل التي تواجهها بشكل مستقل ومتعاون ، وأن تبتعد عن إدخال أية مؤسسات دولية في حل هذه المشاكل .

ثانيا : إسرائيل :

إن ما يخشاه المتابع لشؤون التغييرات في المنطقة أن لا تصب في صالح الأمة وأبناء المنطقة ، بل يغيرها أعداء المنطقة لصالحهم ، وأبرز هؤلاء الأعداء : إسرائيل .

ومن الأمثلة الواضحة على محاولة استفادة إسرائيل من التغييرات التي وقعت في المنطقة ، تغلغل الموساد في المنطقة الكردية قبل غزو أميركا للعراق عام ٢٠٠٣ ومساعدته لبعض الأحزاب والشخصيات ، ثم زيادة نفوذه وتغلغله في عموم العراق

بعد سقوط نظام صدام ، واغتياله لعشرات العلماء العراقيين وغيرهم من الشخصيات المعادية ، ودفع إسرائيل أميركا إلى حل الجيش العراقي لأن هذا الجيش يعتبر الركيزة الأولى في تكوين الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل ، وحلّه يعتبر تقوية لإسرائيل .

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل وضعت عددًا من الخطط منذ وقت بعيد من أجل تجزئة المنطقة وتقسيمها ، لكي تبقى هي الفاعل الأكبر في سياسات المنطقة ، وقد اتضح ذلك في تحريضها لكثير من الأقليات العرقية والدينية على التمرد والانفصال كما حصل مع الأكراد في العراق منذ الستينيات ، وكما حدث مع المسيحيين في لبنان في الثمانينيات ، وكما حدث الآن من تمزيق للسودان وإقامة دولة مسيحية في الجنوب وفصله عن الشمال بعد الاستفتاء الذي وقع مطلع عام ٢٠١١ .

وقد تسربت عدة وثائق من الدوائر الإسرائيلية تؤكد نواياها في تجزئة المنطقة ، أهمها :

١- الوثيقة التي نشرها الصحفي الهندي كارانجي عام ١٩٥٧ حول خطط إسرائيل في تقسيم المنطقة إلى دولة للدروز في جبل العرب ، ودولة للعلويين في جبل العلويين ، ودولة للمسيحيين في لبنان .

٢- الوثيقة التي نشرتها المجلة الإسرائيلية (اتجاهات) في فبراير/ شباط ١٩٨٢ ، وبينت الوثيقة أن إسرائيل أعدت خطة لتجزئة مصر إلى دولتين : إحداهما قبطية في الجنوب وأخرى سنية في الشمال ، وأعدت خطة ثانية لتجزئة العراق وبلاد الشام ، وثالثة لتجزئة المغرب العربي ، ورابعة لتجزئة الخليج العربي .

ومما يؤكد ما ورد في الوثيقة السابقة دفع المحافظين الجدد –وهم لوبي صهيوني– أميركا إلى غزو العراق وتفتيته وتجزئته إلى عدة دول ، ولا شك أن إسرائيل من أكبر المستفيدين من هذا الغزو المدمر .

لذلك نقول إن إزالة هؤلاء الطواغيت في مصر وتونس أمر ضروري ، لأنهم

أفسدوا العباد والبلاد ، وعطلوا دورة الحياة الطبيعية ، ولكن علينا أن نعرف أن هناك دوائر تتطلع إلى تجيير هذه الدورة من التغيير لصالحها ، فعلينا أن لا نجعلها تستفيد منها في تمزيق الأمة وتجزئتها كما حدث في العراق ، حيث أزاحت المستبد صدام وجزأت العراق إلى ثلاث دويلات ، بل علينا أن نزيح الطغاة ونبقي البلد واحدًا ، ونجعل الشعب يعود إلى التواصل مع ثقافته وإلى البناء الحضاري .

ثالثا : إيران :

لقد نصت إيران في دستورها على أنها تعتمد المذهب الشيعي ، لذلك كانت دولة إيران في خدمة الطائفة الشيعية خلال تاريخها الماضي ، فقد حاولت أن ترسخ طائفتها وتقويها في البلدان التي توجد فيها طائفة شيعية مثل لبنان واليمن والبحرين .

ففي لبنان أمدت إيران حزب الله بالسلاح والمال فأصبح حزب الله قوة رئيسة وأصبحت الطائفة الشيعية هي الطائفة الأولى في لبنان بعد أن كانت مع الطائفة السنية تحت عباءة واحدة ، وهي تحاول أن تنشر مذهبها في البلدان التي لا توجد فيها طائفة شيعية كمصر والمغرب العربي وهي تحاول أن تستفيد من الأحداث والتغييرات وتجيّرها لصالح طائفتها ، ويتجلى ذلك في العراق .

فقد ثبت أنها نسقت مع القيادة الأميركية التي مزقت العراق ، وتعاونت بعض الفصائل المرتبطة بها مع القوات الأميركية بشكل كامل أثناء الغزو الأميركي وبعده ، ودعمت إيران بعض الفصائل الشيعية بالمال والسلاح بعد الاحتلال الأميركي للعراق من أجل السيطرة على جنوب العراق ووسطه ونجحت في ذلك .

وقد حاولت بعض القيادات السنية أن تثني إيران عن سلوكها الطائفي السابق ، وأبرز من فعل ذلك الشيخ يوسف القرضاوي عندما دعاها إلى التفاهم على أن لا تنشر إيران مذهبها الشيعي في بلدان سنية ، على أن لا ينشر أهل السنة مذهبهم في بلدان شيعية ، فرفضت إيران ذلك .

لذلك من المتوقع أن تحاول إيران أن تستفيد من هذه الثورات والتغيرات الجديدة في مصر والمغرب العربي واليمن والبحرين ، لتحقيق مواقع متقدمة لمذهبها الطائفي ، ويمكن أن ينشئ هذا الفعل صراعًا وتوترات تعرقل مسيرة الثورات ، لذلك على قيادات الثورات أن تعالج مثل هذه التوترات معالجة حكيمة ، وتفوّت على إيران إمكانية بلبلة مسيرتها وإمكانية عرقلتها عن تحقيق أهدافها ، وتعرقلها بالتالي عن تحقيق أهدافها .

الخلاصة :

إن إزاحة الثورات لطواغيت الاستبداد والإفساد عن صدر الأمة أمر عظيم سيفتح أفق الخير للعباد والبلاد ، لكن علينا أن نتنبه ونعي أن هناك أعداء [١] متربصين بهذه الثورات يريدون أن يجيروها لصالح أهدافهم ، فعلينا أن لا نسمح لهم بذلك ، بل علينا أن نجعلها في صالح الأمة وحدها [٢] .

(١) اختراق أمريكا ودول الغرب وارد للثورات، وقد رصدوا ملايين الدولارات باسم دعم الديمقراطية في الدول العربية ، ولكن ما لاحظناه بالفعل أن الثورة المصرية تميزت بالنزاهة والتجرد والبعد عن الأجندات الخاصة ، فعندما تحدث الإعلام المصري عن وجبات الكنتاكي أظهر المشاركون في الثورة في ميدان التحرير سندوتشات الفول والطعمية ، وعندما تحدث الإعلام المصري عن أجندات خاصة أظهر المشاركون أجندات حمراء وزرقاء من باب السخرية .

(٢) مقال للأستاذ غازي التوبة بعنوان : المخاطر التي تتربص بثورات الأمة . موقع الجزيرة نت .

obeikandl.com